المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
ـ قطاع الفلاحة ـ

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2019

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة..... 3
1. تقديم موجز الاستراتيجية..... 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019..... 11
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج..... 13
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات..... 14
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج..... 21
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات..... 23
7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية..... 26
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية..... 28
الجزء الثاني : تقديم البرامج..... 32
برنامج 415 : تطوير السلاسل المنتجة..... 33
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 33
2. مسؤول البرنامج..... 36
3. المتدخلين في القيادة..... 36
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 37
برنامج 416 : تعليم و تكوين و بحث..... 47
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 47
2. مسؤول البرنامج..... 49
3. المتدخلين في القيادة..... 49
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 49
برنامج 417 : المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية..... 58
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 58
2. مسؤول البرنامج..... 60
3. المتدخلين في القيادة..... 60
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 61

برنامج 418 : ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية..... 67
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....67
2. مسؤول البرنامج.....68
3. المتدخلين في القيادة.....68
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....68
برنامج 430 : دعم وخدمات متنوعة..... 75
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....75
2. مسؤول البرنامج.....75
3. المتدخلين في القيادة..... 75
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....76
الجزء الثالث : محددات النفقات..... 82
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 83
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية.....83
ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 85
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 86

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز الاستراتيجية

تهدف استراتيجية مخطط المغرب الأخضر إلى تسريع وثيرة النمو والحد من الفقر وضمان فلاحة مستدامة على المدى البعيد. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول مقاربة شمولية وإدماجية لكل الفاعلين، وتعتمد على مبادئ عامة تأخذ بعين الاعتبار:

- عدم استبعاد أي سلسلة إنتاجية من خلال إبرام العديد من العقود البرنامج؛
- إدماج جميع الفلاحين عن طريق تطوير الفلاحة العصرية ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية وكذا النهوض بالاستثمار في الفلاحة التضامنية لصغار الفلاحين؛
- عدم استبعاد أي جهة عبر تنفيذ اهداف مخطط المغرب الأخضر بما يتفق في نفس الوقت مع الخصوصيات المحلية ومع التوجهات الوطنية من خلال توقيع مخططات فلاحية جهوية؛
- تبني مجموعة من التدابير المصاحبة تهم مجموعة من الانجازات المتعلقة بترشيد الموارد، تحسين التمويل، تدبير المخاطر، إنعاش الصادرات، وتحسين التسويق الداخلي.... الخ.

وترتكز هذه الاستراتيجية على دعامتين رئيسيتين:

- **الدعامة الأولى**: هدفها تعزيز وتنمية فلاحة ناجعة تستجيب لقواعد السوق، وذلك بفضل موجة جديدة من الاستثمارات الخاصة المنتظمة حول نماذج حديثة كالتجميع.
- **الدعامة الثانية**: ترمي إلى تنمية مقاربة موجهة أساسا لمحاربة الفقر من خلال الرفع من دخل صغار الفلاحين.

ويحتل الاستثمار الخاص مركز معادلة استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، مرفوقا بالدعم العمومي. وتندرج مشاريع مخطط المغرب الأخضر ضمن نظرة شمولية للرفع من الإنتاج والتسويق، مما ينعكس ايجابيا على خلق القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل.

وفي هذا الصدد، فقد عرف متوسط معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الفلاحي (PIBA) منذ انطلاقة مخطط المغرب الأخضر ارتفاعا إيجابيا يصل إلى 7% سنويا. حيث بلغ 115.7 مليار درهم سنة 2015 مقابل 79 مليار درهم سنة 2008، أي بارتفاع يقدر ب47%.

ولضمان التجسيد الفعلي لهذه المشاريع، اعتمد مخطط المغرب الأخضر عدة تدابير وأوراش، ويتعلق الأمر بالخصوص بما يلي:

- الإصلاحات المؤسساتية؛
- تشجيع التجميع؛
- الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص حول الأراضي الفلاحية؛
- التعاقد حول الأهداف بين الدولة ومهنيي القطاع؛
- النهوض بسياسة السقي؛
- إصلاح صندوق التنمية الفلاحية؛
- إحداث أقطاب فلاحية؛
- تطوير المنتوجات المحلية وإقامة منصات الخدمات اللوجستيكية؛
- تنمية قطاع الصناعات الغذائية؛
- تحسين الشروط الإطار والأعمال التجارية ومناخ الاعمال.

✓ **الإصلاحات المؤسساتية:**

تم اعتماد إصلاحات شاملة في إطار مخطط المغرب الأخضر، والتي سيكون لها انعكاس جد إيجابي على كافة السلاسل الفلاحية، وتتلخص أهم هذه الإصلاحات فيما يلي:

- إعادة هيكلة وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات مع منح الكثير من الصلاحيات على مستوى الجهات في إطار سياسة القرب. وابتداء من سنة 2016 تم تقليص عدد المديريات الجهوية للفلاحة من 16 الى 12جهة، وذلك تماشيا مع التقسيم الجهوي الجديد؛
- اعادة تنظيم المخططات الفلاحية الجهوية تماشيا مع التقسيم الجهوي الحديث، وكذا تحيينها من طرف مصالح الوزارة. وتمثل هذه المخططات التجسيد الخاص بكل جهة لمخطط المغرب الأخضر على مستوى المشاريع والاستثمارات والشغل والتصدير، وكذا نهج مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين في القطاع الفلاحي؛
- خلق وكالة التنمية الفلاحية لتشجيع وإنعاش الاستثمار الخاص بالقطاع الفلاحي، كما تلعب دور الوساطة لانطلاق المشاريع المنبثقة عن المخطط الفلاحي الجهوي؛
- خلق المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية، الذي يعهد له مهمة تقنيين ومراقبة جودة المواد الغذائية والمعايير الصحية وإصدار قانون للأمن الصحي للمواد الغذائية، والذي يعد كذلك اداة فعالة لتنظيم وهيكلة قطاع الصناعة الفلاحية؛
- خلق وكالة تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، لتنمية مؤهلات هذه المناطق؛

- إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية مع تمثيلية جهوية، وكذا اصدار القانون المتعلق بتنظيم مهنة المستشار الفلاحي الخاص؛
- خلق لمديرية مركزية تعنى بتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، في إطار تشاركي ومندمج مع مختلف الوزارات وباقي المتدخلين.

✓ **تشجيع التجميع:**

من اجل التغلب على مشكل التجزئة العقارية وتحسين عملية حصول الفلاحين الصغار والمتوسطين على المعدات التكنولوجية وتقنيات الإنتاج الحديثة والتمويل الكافي لإدماجهم ضمن اقتصاد السوق، تم اعتماد مبدأ التجميع كنموذج مبدع للتنمية والتنظيم وآلية فعالة لإنعاش الاستثمارات، ويعتبر التجميع شراكة رابحة بين المنبع الإنتاجي والمصب الصناعي والتجاري.

وقد تمت المصادقة على القانون المتعلق بالتجميع الفلاحي سنة 2012، بغية توضيح وضبط أدوار كل متدخل في نظام التجميع وضمان الحقوق والواجبات لكل طرف من خلال إنشاء هيئات التحكيم المتخصصة.

✓ **الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص حول الأراضي الفلاحية:**

تعتبر عملية الشراكة حول الأراضي الفلاحية التابعة للملك الخاص للدولة خيارا استراتيجيا يهدف إلى استغلال أمثل لهذه الأراضي والى إطلاق مشاريع فلاحية مندمجة من شأنها تطوير أهم السلاسل الفلاحية وخلق فرص الشغل في العالم القروي. وفي إطار هذه العملية يتم كراء أراضي الدولة للمستثمرين بعقود كراء طويلة الأمد، قد تصل الى 40 سنة وبأسعار تفضيلية.

✓ **التعاقد حول الأهداف بين الدولة ومهنيي القطاع:**

على مستوى سلاسل الإنتاج تم توقيع عدة عقود-برامج بين الدولة والمهنيين تهم:

- **بالنسبة للإنتاج النباتي:** سلاسل السكر والحوامض والحبوب والبذور والخضراوات والنخيل والزيتون والزراعات الزيتية والأشجار المثمرة وأشجار الأركان والورود والزعفران والفلاحة البيولوجية والأرز؛
- **بالنسبة للإنتاج الحيواني:** سلاسل الحليب واللحوم الحمراء وتربية الدواجن وتربية الإبل وتربية النحل.

ولتعزيز المكاسب وتدبير عقود البرامج وتتبع جدول أعمالها، قامت الوزارة بوضع آلية إدارة وتسيير المشاريع (PMO). وتشكل هذه الالية نظام فعال لضمان التنفيذ السليم للعقود-برامج، وفي هذا الإطار تنعقد مجموعة من الاجتماعات بين الإدارة والمهنيين قصد تتبع وتنفيذ التزامات الطرفين.

وفي إطار الشراكة بين الدولة والمهنيين ولضمان انجاز أهداف العقود-برامج المبرمة، واكبت الحكومة إحداث تنظيمات بيمهنية، ووضعت إطار تشريعي ملائم (القانون رقم 12-03 المتعلق بالهيئات البيمهنية للفلاحة والصيد البحري) ، بغية الوصول إلى تنظيم أمثل للفاعلين على امتداد سلسلة القيم وتمكين هذه الهيئات من التوفر على موارد مالية خاصة ودائمة، تسمح لها بتمويل أنشطتها ومختلف برامج تنمية سلاسل الإنتاج. وللإشارة فقد تم الاعتراف ب 9 هيئات بيمهنية.

ومند سنة 2008، قامت الوزارة بإنجاز 19 عقد-برنامج بين الدولة والمنظمات المهنية. بالإضافة إلى وضع مخططات فلاحية جهوية في أفق زمني يمتد إلى سنة 2020. وتجدر الإشارة ان الوزارة تعمل حاليا على تحيين هذه المخططات تماشيا مع التقسيم الجهوي الجديد وكذا نهج مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين في القطاع الفلاحي .

✓ **النهوض بسياسة السقي:**

يولي مخطط المغرب الأخضر أهمية كبرى لترشيد وعقلنة استعمال مياه السقي لتحسين الإنتاجية واستقرار الإنتاج في سياق مناخ متغير. وفي هذا الصدد، تم إطلاق ثلاثة أوراش كبرى مهيكلة تهم:

- **البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي:**

الذي يهدف التحويل إلى السقي الموضعي (بالتنقيط) على مساحة إضافية تناهز 000 550 هكتار في أفق 2020، مما سيمكن من تثمين 1.4 مليار متر مكعب سنويا واقتصاد من 20 إلى50 % من المياه في افق 2020.

- **برنامج توسيع الري على سافلة السدود:**

ويهدف هذا البرنامج الى انشاء مجالات جديدة للسقي وتعزيز الري في المجالات السقوية الحالية والقائمة حول السدود المنجزة أو في طور الإنجاز او المبرمجة في الفترة ما بين 2008 و2020.

ويعتبر الإعداد الهيدروفيلاحي لمجالات السقي، النهج الأنجع لتثمين الموارد المائية المعبئة بالسدود، مما يمكن من التقليص من أثار التغيرات المناخية على الانتاج الفلاحي وذلك عبر استثمار فلاحي مكتف.

- **الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال الري:**

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري إحدى أهم الركائز التي تبنتها وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات لهيكلة قطاع الري بالمغرب في إطار مخطط المغرب الأخضر، والرامية إلى البحث عن أساليب وطرق جديدة لتمويل المشاريع التي لها صلة بتعبئة الماء في إطار شراكة مع القطاع الخاص بتحفيز فعاليات هذا القطاع على الاهتمام بالاستثمار في ميدان الماء.

✓ **إصلاح صندوق التنمية الفلاحية:**

لضمان مواكبة أمثل لمخطط المغرب الأخضر، شرعت الدولة في إصلاحات شمولية لنظام الدعم والتحفيزات الممنوحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية، وذلك بهدف تحسين مساهمة هذا الصندوق في توسيع الاستثمارات الفلاحية لكافة السلاسل الانتاجية.

ويرمي إصلاح نظام الدعم إلى تقوية المساعدات في سياق منسجم مع الالتزامات المعتمدة في إطار منظمة التجارة العالمية وعقود البرامج والتحفيز على الاستثمار الخاص وكذا ملائمة الدعم مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لسلاسل الإنتاج، بالإضافة إلى التحفيز والتشجيع القوي خاصة لمشاريع التجميع.

ويتم تحديث هذا النظام كلما دعت الحاجة لذلك عبر إدخال تكنولوجيات جديدة لدعم دينامية القطاع الفلاحي.

✓ **إحداث الأقطاب الفلاحية:**

لتسويق وتثمين المنتوجات الفلاحية في أحسن الظروف، توقع المغرب الأخضر إحداث 7 أقطاب فلاحية على مستوى كل من جهة مكناس والمنطقة الشرقية وتادلة وسوس والحوز والغرب واللوكوس، والتي تتوفر على فضاءات لتحويل وتلفيف وتثمين المنتوجات الفلاحية قبل توجهها إما للسوق الداخلي أو للتصدير. كما تضم محطات لوجيستيكية وخدماتية وكذا شباك وحيد لتسهيل

تصدير المنتوجات الفلاحية إلى الخارج. وتهدف هذه الأقطاب إلى تقوية تنافسية المقاولات ودعم الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية، مما سيمكن من اندماج أفضل لمجموع السلاسل الإنتاجية وكذا الرفع من مردوديتها.

✓ **تطوير المنتوجات المحلية وإقامة منصات الخدمات اللوجستيكية:**

وعيا بالدور الذي تلعبه المنتجات المحلية كقاطرة للتنمية وخلق الثروة خاصة بالمناطق النائية، حظيت المنتجات المجالية باهتمام خاص من قبل مخطط المغرب الأخضر، فقد تم اعتماد استراتيجية تهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي للفلاحين الصغار وتمكينهم من تحسين مستواهم التقني والمعرفي في الميدان الفلاحي وبالتالي تحسين مدخولهم. وكجزء من تحقيق هذه الاستراتيجية تم إنشاء منصات لوجستيكية تجارية جهوية مخصصة لهده المنتوجات بهدف الترويج لها على الصعيد الوطني والدولي، من أجل ضمان التوزيع والتسويق الأمثل. وفي هذا الإطار تم بناء الفضاءين اللوجستيكيين بمكناس والحسيمة الخاصين بتسويق المنتوجات المحلية، مع متابعة التحضير لإطلاق مشروع منصة في أكادير.

✓ **تنمية قطاع الصناعات الغذائية:**

نظرا للأهمية التي يحظى بها قطاع الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تم انجاز دراسة لتحديد استراتيجية تنمية قطاع الصناعات الغذائية في إطار مخطط المغرب الأخضر. وتهدف هذه الدراسة الى تنمية قطاع الصناعات الغذائية وتثمين الإنتاج الفلاحي وضمان استدامة مكتسبات مخطط المغرب الأخضر وكذا تشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على عقد-برنامج لتنمية قطاع الصناعات الغذائية 2020-2017 وذلك على هامش المناظرة الوطنية التاسعة للفلاحة. و يهدف هذا العقد-برنامج الى تطوير الصناعات الغذائية بالمغرب وتسريع الإدماج بين سلاسل الإنتاج وسلاسل التحويل والتصنيع والتثمين وكذا ضمان استدامة مكتسبات مخطط المغرب الأخضر وتشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية.

✓ **تحسين الشروط الإطار والأعمال التجارية ومناخ الاعمال:**

تحسين ظروف ولوج الأسواق الوطنية والدولية عبر:

- الاتفاق الفلاحي مع الاتحاد الاوربي والمفاوضات بشأن اتفاقية للتبادل الحر مع كندا؛
- الرؤية الاستراتيجية الجديدة لإنعاش المنتجات المحلية؛
- وضع نظام للتتبع اليومي لأثمان المنتجات الفلاحية بأسواق الجملة والأسواق الأسبوعية؛
- إعداد الإصلاحات الهيكلية للأسواق الوطنية.

التمويل والولوج إلى المدخلات:

يمكن أن نسجل على هذا المستوى ما يلي:

- تحسين استعمال المدخلات من بذور وأسمدة ومبيدات من أجل الرفع من الإنتاجية؛
- المساهمة الفعلية لمانحي القروض الدوليين والمحليين، حيت تم تعبئة ما يزيد عن 33.8 مليار درهم لفائدة مشاريع مخطط المغرب الأخضر المنجزة من طرف الوزارة؛
- توقيع اتفاقيات مع البنوك الشريكة من اجل المواكبة المالية للاستثمارات الخاصة في القطاع (القرض الفلاحي والبنك الشعبي والتجاري وفابنك والشركة العامة المغربية للابناك وقرض المغرب....) ؛
- اعتماد نظام جديد للتأمين الفلاحي، بغية التدبير الأمثل للمخاطر والتقلبات المناخية، مما يمكن من توفير تغطية حقيقية لمختلف ربوع المملكة، تشمل أهم المخاطر، لأهم السلاسل مثل الحبوب والقطاني.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)	% مشروع قانون المالية لسنة 2019/ قانون المالية للسنة 2018
الموظفون	620 000 000	588 703 000	-5,05
المعدات والنفقات المختلفة	2 161 000 000	2 308 146 000	6,81
الاستثمار	8 870 000 000	9 885 000 000	11,44
المجموع	11 651 000 000	12 781 849 000	9,71

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2019
	مشروع قانون المالية للسنة 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	588 703 000					
المعدات والنفقات المختلفة	2 308 146 000	27 250 000	27 000 000			
الاستثمار	9 885 000 000	15 000 000	15 000 000			
المجموع	12 781 849 000	42 250 000	42 000 000	3 344 000 000	2 800 000 000	13 326 099 000

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

1.مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تشمل منظومة التعليم العالي التقني والتكوين المهني الفلاحي 8 مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة موزعة على الصعيد الوطني. وتتولى هذه المرافق التابعة لمديرية التعليم والتكوين والبحث، تلاث مهام رئيسية:

المهمة 1: المساهمة في تحسين جودة التكوين بالتدرج لفائدة الشباب القروي:

- مرفق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لمصلحة الثانويات الفلاحية.

المهمة 2 :تكوين التقنيين المتخصصين والتقنيين والعمال المؤهلين والمتدرجين:

- معهد التقنيين المتخصصين في الميكنة الفلاحية والتجهيز القروي ببوقنادل؛
- المعهد التقني الفلاحي بتيفلت؛
- المعهـد التقني الفلاحي للشاوية؛
- المعهد التقني الفلاحي بساهل بوطاهر؛
- المعهد الملكي للتقنيين المتخصصين في تربية المواشي بالفوارات القنيطرة؛
- المدرسة الفلاحية بتمارة.

المهمة 3: تكوين المهندسين الغابويين:

- المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين بسلا.

2. الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

تشمل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

-صندوق التنمية الفلاحية:

يهدف صندوق التنمية الفلاحية الى تنمية الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي، وكذا توجيهه عبر مساعدات موجهة نحو أنشطة تمكن من استغلال أمثل للمؤهلات الفلاحية الوطنية. وبذلك شكل الصندوق أداة رئيسية لتطبيق السياسة الحكومية في المجال الفلاحي، ورافعة للاستثمار تساهم في النمو العام للاقتصاد الوطني وتحسين مداخيل الفلاحين.

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)			% مشروع قانون المالية للسنة 2019 / قانون المالية للسنة 2018
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم وخدمات متنوعة	1 091 262 780	588 703 000	310 071 000	139 824 600	-4,83
تطوير السلاسل المنتجة	4 579 633 157	-	555 270 000	4 459 995 529	9,51
تعليم و تكوين و بحث	1 008 906 068	-	686 085 300	424 256 000	10,05
المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية	1 014 000 000	-	545 000 000	500 000 000	3,06
ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية	3 957 197 995	-	211 719 700	4 360 923 871	15,55
المجموع	**11 651 000 000**	**588 703 000**	**2 308 146 000**	**9 885 000 000**	**9,71**

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
دعم وخدمات متنوعة	-
تطوير السلاسل المنتجة	-
تعليم و تكوين و بحث	-
المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية	-
ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية	-

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 415 : تطوير السلاسل المنتجة

- جدول 4 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	37 920 000	-	37 920 000
الفلاحة التضامنية- الركيزة الثانية	10 350 000	-	10 350 000
مشاريع الدعامة II	-	1 100 184 038	1 100 184 038
مشروع اسنصلاح وتنمية واحات طاطا	-	-	-
تطوير الفلاحة التجارية	-	125 558 553	125 558 553
تنمية الفلاحة التضامنية	-	957 814 180	957 814 180
تنمية سلسلة إنتاج اللوز بالمنطقة الشرقية	-	-	-
برنامج دعم مخطط المغرب الأخضر الممول من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية	-	24 311 098	24 311 098
مشروع إدماج التحولات المناخية في إنجاز مخطط المغرب الأخضر	-	64 107	64 107
مشروع الفلاحة التضامنية والمندمجة بالمغرب	-	-	-
العلامات التجارية والمنتجات المحلية	-	46 076 202	46 076 202
المؤسسات العمومية المساندة للسياسة الفلاحية	507 000 000	301 000 000	808 000 000
برنامج التنمية القروية لمناطق الجبال	-	45 699 515	45 699 515
تنمية قطاع الزيتون لصالح صغار الفلاحين	-	52 297 713	52 297 713
سلاسل الانتاج الحيواني والنباتي	-	2 887 176 736	2 887 176 736
مشروع تنمية سلاسل الإنتاج بالمناطق الجبلية لتازة	-	15 707 635	15 707 635
مشروع تنمية السلاسل الفلاحية بالمناطق الجبليةلإقليم الحوز	-	4 289 790	4 289 790

- جدول 5: ملخص اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
نشاطات متعلقة بالخيول	38 000 000
نفقات غير موزعة	6 000 000
سلاسل الانتاج الحيواني والنباتي	3 300 000 000

برنامج 416 : تعليم و تكوين و بحث

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	56 584 300	-	56 584 300
دعم المقاولات الفلاحية النسوية	2 600 000	-	2 600 000
دعم تكوين المساجين	1 000 000	-	1 000 000
التكوين المهني والتعليم التقني الفلاحي	88 901 000	135 256 000	224 157 000
البحث الزراعي	216 000 000	202 000 000	418 000 000
تعميم فلاحي	-	-	-
التعليم الفلاحي العالي	321 000 000	87 000 000	408 000 000
ادماج بعد النوع ضمن مخطط المغرب الاخضر	-	-	-

- جدول 7: ملخص اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	54 500 000	15 000 000	69 500 000
تدريب وتكوين	-	-	-
التكوين بالتدرج لفائدة الشباب القروي	-	-	-
دفوعات مختلفة	-	-	-
ضيعة التطبيق	-	-	-
دراسات و ابحاث و تكوين و ارشاد	-	-	-
التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي	22 600 000	10 000 000	32 600 000
التعليم العالي الفلاحي	4 650 000	5 000 000	9 650 000

برنامج 417 : المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية

- جدول 8 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
إعانات و تحويلات	545 000 000	-	545 000 000
إعانة	-	500 000 000	500 000 000

برنامج 418 : ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية

- جدول 9 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
مشروع الإعداد الهيدروفلاحي بجرادة	-	68 000 000	68 000 000
مشروع الإعداد الهيدروفلاحي للجريفية	-	39 300 000	39 300 000
مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري أزمور بير جديد	-	274 460 000	274 460 000
مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري شتوكة	-	1 175 540 000	1 175 540 000
مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري الداخلة	-	830 000 000	830 000 000
برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري	-	2 340 000 000	2 340 000 000
دعم المهام	71 712 200	400 000	72 112 200
تهيئة المجال الفلاحي	-	349 854 447	349 854 447
توسيع المناطق السقوية	-	736 845 577	736 845 577
دراسات، أبحاث وتجارب	-	9 470 000	9 470 000
دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة	-	2 500 000	2 500 000
برنامج التنمية القروية المندمجة وتدبير الموارد الطبيعية(برنامج التعاون الأوروبي المغربي ميدا	-	-	-
مشروع التنمية المندمجة ويجان	-	-	-
مشروع التنمية القروية بالأطلس المتوسط الشرقي	-	-	-
مشروع سبو المتوسط ـ الشطر الثاني	-	47 334 155	47 334 155
II المشروع القروي المتوسطي	-	-	-
إجراءات موازية لمشروع الري الصغير والمتوسط	-	-	-

مشروع أنسكمير	-	-	-
مشروع كيكو	-	-	-
مشروع بوهودى	-	18 000 000	18 000 000
دعم البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري	-	-	-
مشروع التجهيز الهدروفلاحي لمنطقة أجراس	-	19 206 384	19 206 384
مشروع تنمية سلاسل الإنتاج بالمناطق الجبلية لتازة	-	-	-
مشروع أسيف المال	-	500 000	500 000
مشروع الإعداد الهيدروفلاحي لمنطقة دار عقوبة	-	162 360	162 360
تنمية الفلاحة التضامنية	-	-	-
مشاريع الاستثمار في المناطق البورية	-	-	-
مشروع ساهلة	-	500 000	500 000
تتبع ومراقبة مشاريع التهيئة الهيدرو فلاحية	-	30 000	30 000
مشروع قصوب	-	23 000 000	23 000 000
برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري	-	30 000 000	30 000 000
تهيئة المناطق السقوية بتافراوت وآيت منصور	-	2 000 000	2 000 000
مشروع تنمية السلاسل الفلاحية بالمناطق الجبليةلإقليم الحوز	-	-	-
تهيئة المجالات الفلاحية بمناطق المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي	140 007 500	2 087 123 847	2 227 131 347
استصلاح مناطق الري الصغير والمتوسط	-	138 692 037	138 692 037
التهيئات العقارية والمحافظة على الأراضي الفلاحية	-	43 864 000	43 864 000
تهيئة وتحسين المراعي	-	41 868 410	41 868 410
مشروع التنمية القروية المندمجة للاستثمار في المناطق البورية	-	-	-
التهيئة الهدروفلاحية لدائرة اسجن	-	27 642 678	27 642 678
البرنامج عابر الجهات لتنمية المراعي وتنظيم حركة الرح	-	21 330 000	21 330 000
مشروع التهيئة الهيدروفلاحية لسهل سايس	-	600 000 000	600 000 000
إتمام المشاريع	-	-	-

برنامج 430 : دعم وخدمات متنوعة

- جدول 10 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	265 153 000	-	265 153 000
بحوث احصائية	12 350 000	-	12 350 000
دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة	-	-	-
نظم الإعلام والتنظيم	11 558 000	34 548 600	46 106 600
تنمية الموارد البشرية	19 650 000	-	19 650 000
عمليات عقارية والتجهير	-	101 476 000	101 476 000
دراسات استراتيجية وإحصائية	-	3 800 000	3 800 000
السجل الفلاحي	1 360 000	-	1 360 000
عمليات مختلفة	-	-	-

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 11: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	2 308 146 000	5 311 758 053	7 619 904 053
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	-	641 101 935	641 101 935
جهة الشرق	-	442 977 967	442 977 967
جهة فاس - مكناس	-	864 788 016	864 788 016
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	-	424 109 740	424 109 740
جهة بني ملال - خنيفرة	-	344 293 779	344 293 779
جهة الدار البيضاء- سطات	-	390 409 968	390 409 968
جهة مراكش - آسفي	-	423 261 662	423 261 662
جهة درعة - تافيلالت	-	497 921 456	497 921 456
جهة سوس - ماسة	-	301 631 573	301 631 573
جهة كلميم - واد نون	-	53 559 752	53 559 752
جهة العيون -الساقية الحمراء	-	164 601 000	164 601 000
جهة الداخلة - واد الذهب	-	24 585 099	24 585 099
المجموع	**2 308 146 000**	**9 885 000 000**	**12 193 146 000**

■ **تعليق**

يعزى ارتقاع حجم الاعتمادات المسجلة على المستوى المركزي، الى كونه يتضمن اعتمادات لمشاريع وبرامج ذات بعد جهوي لكن مسيرة على المستوى المركزي، ونذكر:

- الاعانة الممنوحة لفائدة صندوق التنمية الفلاحية ؛
- الاعانات الممنوحة لفائدة المؤسسات العمومية المساندة لسياسات مخطط المغرب الاخضر؛
- الاعتمادات المخصصة لبرنامج الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 12: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020, 2019) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
نفقات الموظفين	620 000 000	635 000 000	588 703 000	629 538 000	629 050 333
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	2 161 000 000	2 309 325 700	2 308 146 000	2 456 365 800	2 430 605 500
نفقات الاستثمار	8 870 000 000	13 073 484 981	9 885 000 000	13 183 610 390	12 742 465 148
المجموع	**11 651 000 000**	**16 017 810 681**	**12 781 849 000**	**16 269 514 190**	**15 802 120 981**

- جدول 13 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	39 440 000	48 550 000	42 250 000	48 950 000	56 150 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	3 044 000 000	5 503 000 000	3 344 000 000	4 544 000 000	4 744 000 000
الفئات الأخرى للحسابات الخصوصية	-	-	-	-	-

- جدول 14 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
تطوير السلاسل المنتجة					
الميزانية العامة	4 579 633 157	5 830 165 850	5 015 265 529	7 193 104 753	7 063 701 148
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	3 044 000 000	5 503 000 000	3 344 000 000	4 544 000 000	4 744 000 000
تعليم و تكوين و بحث					
الميزانية العامة	1 008 906 068	1 123 621 000	1 110 341 300	1 127 468 300	1 151 658 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	39 440 000	48 550 000	42 250 000	48 950 000	56 150 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-
المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية					
الميزانية العامة	1 014 000 000	1 027 000 000	1 045 000 000	1 198 000 000	1 240 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-
ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية					
الميزانية العامة	3 957 197 995	6 917 323 831	4 572 643 571	5 616 926 137	5 188 024 500
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-
دعم وخدمات متنوعة					
الميزانية العامة	1 091 262 780	1 119 700 000	1 038 598 600	1 134 015 000	1 158 737 333
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 15 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) للمؤسسات العمومية

	قانون المالية لسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
وكالة التنمية الفلاحية					
المداخيل الإجمالية	114 000 000		121 040 533	152 421 658	133 631 658
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	32 998 342		34 478 875	36 030 000	36 690 000
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	27 001 658		27 561 658	27 561 658	27 561 658
نفقات الاستثمار أو التجهيز	54 000 000		59 000 000	88 830 000	69 380 000
المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية					
المداخيل الإجمالية	470 050 000		482 615 096	489 050 000	495 050 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	290 980 000		290 980 000	290 980 000	290 980 000
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	54 070 000		54 070 000	54 070 000	54 070 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	125 000 000		137 565 096	144 000 000	150 000 000
مؤسسات التدريب والبحث					
المداخيل الإجمالية	396 702 916		394 412 934	390 373 434	396 467 434
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	222 245 500		224 439 434	225 199 934	225 190 934
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	88 457 416		84 473 500	84 673 500	85 276 500
نفقات الاستثمار أو التجهيز	86 000 000		85 500 000	80 500 000	86 000 000
المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية					
المداخيل الإجمالية	1 037 000 000		1 124 750 000	1 179 250 000	1 224 800 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					

• نفقات الموظفين • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	386 550 000 198 450 000		382 500 000 258 250 000	366 950 000 252 300 000	360 300 000 183 500 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	452 000 000		484 000 000	560 000 000	681 000 000
المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي					
المداخيل الإجمالية	3 049 408 963		3 168 453 216	3 901 915 108	3 772 044 731
نفقات التسيير أو الاستغلال • نفقات الموظفين • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	 583 958 162 356 476 106		 579 869 705 330 882 914	 570 401 557 330 356 914	 555 479 816 330 696 914
نفقات الاستثمار أو التجهيز	2 108 974 695		2 257 700 597	3 001 156 637	2 885 868 001
المعهد الوطني للبحث الزراعي					
المداخيل الإجمالية	357 322 000		366 325 887	374 633 625	383 306 236
نفقات التسيير أو الاستغلال • نفقات الموظفين • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	 141 632 000 76 690 000		 143 685 887 76 690 000	 144 696 125 76 690 000	 145 706 361 76 690 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	139 000 000		145 950 000	153 247 500	160 909 875

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
415 : **تطوير السلاسل المنتجة** مسؤول البرنامج : مديرية تنمية سلاسل الإنتاج.	هدف 1.415 : تحسين أداء وتطوير سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني	مؤشر 1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية	مؤشر 1.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الحبوب
			مؤشر 2.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الزيوت
			مؤشر 3.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - السكر
			مؤشر 4.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الحليب
			مؤشر 5.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - اللحوم الحمراء
			مؤشر 6.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - منتوجات الدواجن
	هدف 2.415 : تنمية الفلاحة التضامنية	مؤشر 1.2.415 : العدد الإجمالي للمشاريع التضامنية التي تم إعطاء انطلاقتها	
		مؤشر 2.2.415 : المساحة المغروسة الاجمالية في إطار مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر	

	هدف 3.415 : تنمية الترميز وتحسين عرض المنتجات المحلية	مؤشر 1.3.415 : عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها	
		مؤشر 2.3.415 : عدد المنتوجات المجالية المستفيدة من الرمز الجماعي « Terroir du Maroc»	
		مؤشر 3.3.415 : نسبة إدماج النوع في برنامج تنمية المنتوجات المحلية	
	هدف 4.415 : تعزيز تثمين المنتجات الفلاحية	مؤشر 1.4.415 : عدد الوحدات الصناعية المرخص لها ببناء وحدات تثمين المنتوج داخل الأقطاب الفلاحية	
	هدف 5.415 : تحسين نسبة تغطية الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين	مؤشر 1.5.415 : عدد الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين	
416 : **تعليم و تكوين و بحث** مسؤول البرنامج : مديرية التعليم والتكوين والبحث.	هدف 1.416 : توجيه تكوين الأطر العليا حسب حاجيات المهنيين	مؤشر 1.1.416 : نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي	مؤشر 1.1.1.416 : نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي-الذكور
			مؤشر 2.1.1.416 : نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي-الاناث
		مؤشر 2.1.416 : نسبة الرضا النوعي للمهنيين مقارنة مع أهداف المهنة	
	هدف 2.416 : تشجيع الاختراع والبحث في الميدان الفلاحي	مؤشر 1.2.416 : معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين	مؤشر 1.1.2.416 : معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين -الذكور
			مؤشر 2.1.2.416 : معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين- الاناث
	هدف 3.416 : تحسين جودة التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي	مؤشر 1.3.416 : نسبة نجاح المتدربين	مؤشر 1.1.3.416 : نسبة نجاح المتدربين-الذكور
			مؤشر 2.1.3.416 : نسبة نجاح المتدربين-الاناث
		مؤشر 2.3.416 : نسبة إدماج الخريجين	مؤشر 1.2.3.416 : نسبة إدماج الخريجين – الذكور
			مؤشر 2.2.3.416 : نسبة إدماج الخريجين – الاناث

	هدف 4.416 : تنظيم مهنة المستشار الفلاحي الخاص	مؤشر 1.4.416 : عدد الاعتمادات الممنوحة للمستشارين الفلاحيين	
417 : **المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية** مسؤول البرنامج : المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.	هدف 1.417 : حماية الرصيد الحيواني والنباتي	مؤشر 1.1.417 : نسبة إجراءات الوقاية أو المراقبة/عدد الإجراءات المبرمجة	
		مؤشر 2.1.417 : نسبة الحيوانات المرقمة	
		مؤشر 3.1.417 : نسبة الضيعات الفلاحية المتابعة أو المراقبة	
		مؤشر 4.1.417 : نسبة البذور والاغراس المعتمدة	مؤشر 1.4.1.417 : نسبة البذور والاغراس المعتمدة -البذور
			مؤشر 2.4.1.417 : نسبة البذور والاغراس المعتمدة -الاغراس
	هدف 2.417 : تحسين سلامة وجودة المنتجات الغذائية	مؤشر 1.2.417 : نسبة اللحوم المراقبة /كمية اللحوم المنتجة	
	هدف 3.417 : ضمان الاعتمادية والاعتراف بنتائج التحاليل المخبرية	مؤشر 1.3.417 : نسبة مجالات التحليل المعتمدة/ المجالات التي عرضت للاعتماد	
418 : **ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية** مسؤول البرنامج : مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي.	هدف 1.418 : تحسين مردودية أنظمة الري	مؤشر 1.1.418 : المساحات الإجمالية المسقية التي تمت عصرنتها	
		مؤشر 2.1.418 : المساحة الإجمالية المجهزة بتقنيات الري المقتصدة للمياه	
	هدف 2.418 : تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة السدود المنجزة أو تلك التي في طور الإنجاز	مؤشر 1.2.418 : المساحات الإجمالية الجديدة المجهزة	
	هدف 3.418 : تحسين مستوى التنمية وإعداد المجال الفلاحي	مؤشر 1.3.418 : المساحات المستصلحة بدوائر السقي الصغير والمتوسط	
		مؤشر 2.3.418 : المساحات المجهزة بتقنيات المحافظة على المياه والتربة	
		مؤشر 3.3.418 : مساحات المراعي المجهزة	
430 :	هدف 1.430 : تنميــة كفاءات موظفــي قطــاع الفلاحــة	مؤشر 1.1.430 : عدد المستفيدين من التكوين	

دعم وخدمات متنوعة **مسؤول البرنامج :** الكتابة العامة لقطاع الفلاحة.	**هدف 2.430 :** توفير النظم المعلوماتية وتقوية أمنها	**مؤشر 1.2.430** : نسبة رضا مستعملي النظم المعلوماتية	
	هدف 3.430 : تحسين التسيير الإداري للمصالح	**مؤشر 1.3.430** : معدل كلفة التسيير الإداري للمصالح حسب الموظف	

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 415 : تطوير السلاسل المنتجة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

أولت استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، منذ انطلاقتها سنة 2008، اهتماما خاصا لتنمية المنتوجات الفلاحية وذلك باعتماد مقاربة السلسلة كاختيار استراتيجي لتطوير وتأهيل السلاسل النباتية والحيوانية، في إطار اندماج بين مختلف حلقات سلسلة القيم للإنتاج، وذلك بهدف تحسين الإنتاجية والجودة وكذا الرفع من القيمة المضافة الفلاحية ودخل الفلاحين.

ولتنفيذ مقتضيات هذه الاستراتيجية الجديدة للقطاع الفلاحي، تبنت الحكومة مقاربة تعاقدية في إطار تشاركي مع الهيئات بين المهنية، تنص على ضرورة تحمل مختلف الفاعلين، من إدارة ومهنيين، كامل مسؤولياتهم على مستوى تقوية الشراكة مع جميع الفاعلين، لتنفيذ برامج العمل التي تهدف إلى تأهيل أهم سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني، مع تحديد التزامات كل الأطراف وتعزيز التنسيق والتشاور فيما بينها.

وفي إطار الشراكة مع المهنيين، فقد تم التوقيع خلال الفترة 2008-2018 بين الحكومة والمنظمات البيمهنية على 19 عقد-برنامج شملت أهم السلاسل الإنتاجية منها 14 عقد-برنامج بالنسبة للسلاسل النباتية و5 عقود-برامج للسلاسل الحيوانية .ويتوخى من خلال هذه العقود تحقيق الأهداف التالية:

- التشجيع على الاستثمار الخاص في مختلف حلقات السلسلة؛
- تحسين ظروف الإنتاج؛
- الرفع من تنافسية السلاسل من خلال تحسين الإنتاجية والجودة والتثمين؛
- تحسين ظروف التسويق وولوج الأسواق الخاصة بالتصدير؛
- تشجيع وتعزيز التنظيم البيمهني.

وتهدف عقود البرامج إلى الرفع من الإنتاج، حيث يتوقع في أفق 2020، تسجيل زيادات مهمة مقارنة مع موسم انطلاق مخطط المغرب الأخضر في 2008.

ومن جهة أخرى، فقد تم وضع مخططات فلاحية جهوية وكذا التوقيع على عقد شراكة بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والمتدخلين الجهويين من أجل إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار الدعامتين الأولى والثانية، وكذا المشاريع ذات الطابع الأفقي. إذ اعتمدت الوزارة سياسة إرادية من أجل تنمية الفلاحة التضامنية وذلك من خلال مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، والتي تهدف إلى تحسين دخل الفلاحين الصغار بصفة مستديمة، عن طريق شراكة تعاقدية تجمع بين الدولة والمستفيدين الممثلين في التنظيمات المهنية. وترتكز هذه المشاريع المندمجة، على رؤية تشمل جميع حلقات السلسلة بدءا من الإنتاج إلى التثمين، أخذا بعين الاعتبار التدبير المعقلن والمستدام للموارد الطبيعية.

ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد استراتيجية تنمية الفلاحة التضامنية على ثلاث أصناف من المشاريع:

- **مشاريع التحويل**: وتتضمن مشاريع تحويل سلاسل الانتاج الحالية كالحبوب إلى سلاسل ذات قيمة مضافة عالية كالزيتون واللوز والتين وتستهدف الفلاحين الأكثر هشاشة؛
- **مشاريع التكثيف**: وتخص تثمين أحسن للاستغلاليات الحالية وذلك عبر توفير التقنيات اللازمة للفلاحين لتحسين إنتاجيتهم وتثمين إنتاجهم؛
- **مشاريع التنويع**: وتهدف إلى تحقيق مداخيل مكملة للمستفيدين عبر تنمية منتجات خاصة أو منتوجات مجالية كالزعفران والعسل والأعشاب الطبية والعطرية.

كما يشكل تثمين المنتوجات الفلاحية وعملية التسويق ركيزتين أساسيتين في مخطط المغرب الأخضر. فبالنسبة لتحويل المنتجات الفلاحية عن طريق التصنيع، فإنه يتوقع خلق 7 أقطاب للصناعات الغذائية، وهي مناطق صناعية مندمجة من الجيل الجديد، ستتوفر على محطات متخصصة في مجالات التحويل والتلفيف واللوجستيك والتجارة والخدمات، بالإضافة إلى مركز للبحث والتنمية ومراقبة الجودة، لمواكبة المهنيين من أجل تحسين تنافسيتهم وكذا ولوج الأسواق في أحسن الظروف. وقد تم إلى حدود الآن إنجاز أقطاب مكناس وبركان وتادلة وسوس وهم حاليا في مرحلة التسويق وإنشاء الوحدات الصناعية. أما بالنسبة لأقطاب الحوز والغرب واللوكوس، فالاستعدادات متواصلة من أجل إنجازها.

كما أن تحسين ظروف تسويق المنتوجات الفلاحية سيتم من خلال:

- إصلاح أسواق الجملة للخضر والفواكه، من خلال وضع مخطط توجيهي يهدف إلى خلق أسواق من الجيل الجديد، بشراكة بين الدولة والقطاع الخاص. وفي إطار تفعيل هذا المخطط، يتم الإعداد لإطلاق سوق نموذجي بجهة الرباط-سلا-القنيطرة؛

- استغلال نتائج الدراسة المتعلقة بالمخطط المديري لإنشاء المجازر وأسواق الماشية ذات أولوية بتنسيق مع وزارة الداخلية والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والفيدرالية البيمهنية للحوم الحمراء لتأهيل وإنشاء المجازر والأسواق وذلك لتطوير تسويق الحيوانات وتثمين اللحوم الحمراء وتحسين جودتها عند المستهلك؛
- اعتماد الجودة والسلامة الصحية للمنتجات النباتية والحيوانية؛
- تحسين ظروف تسويق المواد الغذائية الموجهة للتصدير.

هذا، وسعيا الى ضمان استمرارية ادماج سلاسل قيم المنتوجات الفلاحية، اعتمدت الوزارة استراتيجية طموحة لتطوير قطاع الصناعات الغذائية بالمغرب، تجسدت في العقد-برنامج الموقع في أبريل 2017 بين الحكومة والتنظيمات المهنية المعنية. وتتلخص أهم تدابير هذا العقد -برنامج في تحفيز الاستثمار المنتج، من خلال تنمية وحدات تثمين وتحويل وتبريد المواد الفلاحية ودعم تنمية صادرات الصناعات الغذائية وكذا عصرنة قنوات التسويق ودعم البحث عن أسواق جديدة. كما تضمن هذا العقد-برنامج عدة تدابير أفقية تهم التكوين والبحث والابتكار وجودة وتعيير المنتجات الغذائية.

وقد تمت المصادقة و نشر النصوص القانونية المتعلقة بمساعدات الدولة لوحدات تثمين المنتجات الفلاحية وكذا المنتجات الفلاحية المصدرة في إطار صندوق التنمية الفلاحية.

ولمواكبة هذه الأوراش وتعزيز دور المهنيين، تم وضع قانون 03 ـ12 الذي يؤطر احداث التنظيمات بين المهنية وطرق تمويلها. وقد تم الاعتراف الى حدود الآن ب 14 هيئة بين مهنية. كما تمت مراجعة المساعدات الممنوحة من طرف الدولة في إطار صندوق التنمية الفلاحية وتوسيعها وتنويعها مع تخصيص موارد مالية مهمة لها.

ووعيا بالدور الذي تلعبه المنتجات المحلية كقاطرة للتنمية المحلية وخلق الثروة خاصة بالمناطق النائية، حظيت المنتجات المحلية باهتمام خاص من قبل مخطط المغرب الأخضر حيث أعدت لها استراتيجية خاصة للتنمية والترويج لتمكينها من احتلال المكانة التي تليق بها على الصعيدين الوطني والدولي.

كما أن نظام الترميز المرتبط بالمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية يشكل أحد المحاور التدخل الهامة في مخطط المغرب الأخضر وبالخصوص بالنسبة للدعامة الثانية وذلك عبر إرساء نظام الترميز للمنتجات الفلاحية يهدف إلى الاعتراف بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة ب 4 إلى 6علامات

مميزة للمنتوجات في السنة ونشر قرارات الاعتراف بها بالجريدة الرسمية ومواكبة الفاعلين المستفيدين من هذه العملية لتحسين إنتاج وتسويق منتوجاتهم والرفع من قيمتها المضافة.

أما فيما يخص إصلاح منظومة الاستشارة الفلاحية، فقد تم إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية من أجل مواكبة فعالة للمشاريع، عن طريق تطوير الاستشارة الفلاحية الخاصة وكذا إشراك المهنيين في هذه المنظومة.

وفي إطار مواكبة إصلاح القانون المنظم للغرف الفلاحية وتعزيزا للبعد الجهوي لهذه الغرف، فقد تم تقليص عددها من 16 إلى 12 وذلك تماشيا مع التقسيم الجهوي الجديد. وحتى لا يؤثر هذا التقليص سلبا على أداء هذه المؤسسات، ولتعزيز دورها في إطار سياسة القرب، قامت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات خلال سنة 2016 بإعداد تنظيم هيكلي جديد يهدف إلى مراجعة تنظيم مصالح الغرف الفلاحية عن طريق إحداث مصالح على مستوى بعض الأقاليم التي تتمتع بمؤهلات فلاحية مهمة. كما تم دعم مهامها الاستشارية والتمثيلية والتنموية عن طريق تقوية اختصاصاتها ومهامها لتمكينها من القيام بدور فعال في التنمية الفلاحية. حيث تم التركيز على الخصوص على تكوين وإخبار الفلاحين ودعم الاستثمار ودعم التنظيم المهني الفلاحي.

2. مسؤول البرنامج

مديرية تنمية سلاسل الإنتاج.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الاستراتيجية والإحصائيات؛
- مديرية تنمية سلاسل الإنتاج؛
- المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني؛
- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المنظمات بين المهنية ؛
- مكتب الصرف؛
- المندوبية السامية للتخطيط.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.415: تحسين أداء وتطوير سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني

المؤشر 1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية

		الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية		%	-	-	-	-	-	-	
المؤشرات القطاعية	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الحبوب	%	72	71	70	70	70	**70**	**2021**
	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الزيوت	%	1	1	7	9	9	**9**	**2021**
	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - السكر	%	43	47	53	56	56	**56**	**2021**
	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الحليب	%	96	96	96	100	100	**100**	**2021**
	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - اللحوم الحمراء	%	98	98	98	98	98	**98**	**2021**
	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - منتوجات الدواجن	%	100	100	100	100	100	**100**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

يتم تحديد نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية على أساس الموفور من المنتوجات الموجهة للاستهلاك الداخلي (الإنتاج + الواردات – الصادرات).

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الاستراتيجية والإحصائيات؛
- مديرية تنمية سلاسل الإنتاج؛

- المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني؛
- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المنظمات بين المهنية ؛
- مكتب الصرف؛
- المندوبية السامية للتخطيط.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إمكانية عدم توفر المعطيات وصعوبة الولوج إليها في مصادرها.

- **تعليق**

يرتقب تحقيق الأهداف الاولية المتعلقة بنسب تغطية الحاجيات الوطنية الواردة في الجدول أعلاه بحلول سنة 2020. كما يتوقع ايضا الحفاظ على نفس النسب برسم سنة 2021، في انتظار تحديث المخطط اعتبارا من سنة 2019.

و تجدر الاشارة الى ان تطور نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية يترجم المجهودات المبذولة لتنمية وتطوير سلاسل الإنتاج النباتي على مستوى جميع حلقات سلسة القيم. ويبقى هذا التطور رهينا بعدة عوامل تتعلق خاصة بالظروف المناخية والظرفية الاقتصادية للموسم الفلاحي.

الهدف 2.415: تنمية الفلاحة التضامنية

المؤشر 1.2.415 : العدد الإجمالي للمشاريع التضامنية التي تم إعطاء انطلاقتها

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	714	813	970	911	-	911	2020

- **توضيحات منهجية**

مجموع عدد مشاريع الدعامة الثانية المصادق عليها من طرف اللجنة التقنية المحلية والتي تم إعطاء انطلاقتها على مستوى جهات المملكة.

- **مصادر المعطيات**

- وكالة التنمية الفلاحية؛
- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

بلوغ القيمة المستهدفة مشروط بالقدرة التنفيذية للمصالح الخارجية للوزارة والعوامل الاجتماعية المتعلقة أساسا بانخراط الفلاحين، بالإضافة إلى الظروف المناخية للمواسم الفلاحية.

- **تعليق**

سيجرى تحديث الهدف الاولي الخاص بتنمية مشاريع الفلاحة التضامنية في إطار الدعامة الثانية لمخطط المغرب الاخضر ابتداء من سنة 2019.

المؤشر 2.2.415 : المساحة المغروسة الاجمالية في إطار مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	232 816	308 157	366 000	561 292	-	561 292	2020

- **توضيحات منهجية**

مجموع المساحة المغروسة في إطار مشاريع الدعامة الثانية على الصعيد الوطني.

- **مصادر المعطيات**

- وكالة التنمية الفلاحية؛
- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

بلوغ القيمة المستهدفة مشروط بالقدرة التنفيذية للمصالح الخارجية للوزارة والعوامل الاجتماعية المتعلقة أساسا بانخراط الفلاحين بالإضافة إلى الظروف المناخية للمواسم الفلاحية.

- **تعليق**

سيجرى تحديث الهدف الاولي الخاص ببرنامج اشغال الغرس في إطار الدعامة الثانية لمخطط المغرب الاخضر ابتداء من سنة 2019.

الهدف 3.415: تنمية الترميز وتحسين عرض المنتجات المحلية

المؤشر 1.3.415 : عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	53	62	67	72	76	80	2022

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها حسب دفاتر التحملات الخاصة بالمنتوجات التي يمكن استفادتها من هذه العلامات، والمقدمة من طرف التجمعات المهنية المعنية. وتتم دراسة هذه الدفاتر من طرف اللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة. في حالة الرأي الإيجابي من طرف اللجنة، يتم الاعتراف بالعلامات المعنية من طرف الوزارة وينشر قرار الاعتراف في الجريدة الرسمية.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية تنمية سلاسل الإنتاج.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يظل المؤشر رهينا بمدى التزام وإرادة التجمعات المهنية بالانخراط في منهجية التثمين والرفع من جودة منتوجاتها.

- **تعليق**

عرف عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها منذ دخول القانون 06-25 حيز التنفيذ تطورا مستمرا حيث مر من علامتين خلال سنة 2009 الى 29 علامة سنة 2014 ليصل الى 62 علامة سنة 2018.

وتعزى هذه الوضعية الى تظافر الجهود من طرف المصالح التقنية لقطاع الفلاحة في مجال تكوين وتحسيس المجموعات الطالبة وانخراط الفلاحين في عملية الترميز. كما يرتقب ان يستمر منحى نمو المنتوجات المرمزة في تطور تصاعدي للوصول ل 80علامة في افق 2022.

المؤشر 2.3.415 : عدد المنتوجات المجالية المستفيدة من الرمز الجماعي « TERROIR DU MAROC»

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	156	260	340	420	500	1 000	2025

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب عدد المنتوجات المستفيدة من استعمال الرمز الجماعي بناء على ملفات طلب استعمال الرمز الجماعي المودعة من طرف المجموعات المهنية المعنية. تتم دراسة هذه الملفات من طرف لجنة المصادقة التي تم تعيينها بموجب قرار من السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. تترأس وكالة التنمية الفلاحية هذه اللجنة المكونة من الأعضاء المعنيين للوزارة التي تشمل ممثلي مديرية تنمية سلاسل الإنتاج، والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، والمكتب الوطني لاستشارة الفلاحية، والمؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات، والمختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيميائية والمديريات الجهوية للفلاحة المعنية.

في حالة ما إذا صادقت اللجنة على الملف، يتم منح رخصة استخدام الرمز الجماعي للجماعات المعنية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

كما قامت الوكالة بتوقيع اتفاقية مع المختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيميائية من أجل تمكينها من تتبع جودة المنتوجات المجالية الحاملة للرمز الجماعي "Terroir du Maroc".

- **مصادر المعطيات**

- وكالة التنمية الفلاحية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يظل المؤشر رهينا بمدى التزام وإرادة المجموعات المهنية بانخراطها في منهجية تطوير وتحسين جودة منتوجاتها.

- **تعليق**

المؤشر 3.3.415 : نسبة إدماج النوع في برنامج تنمية المنتوجات المحلية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	35	40	45	50	50	50	2021

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب المؤشر عن طريق إحصاء عدد التنظيمات المهنية النسوية المستفيدة سنويا من البرامج الجهوية لتنمية المنتوجات المحلية مقارنة مع العدد الإجمالي للتنظيمات المهنية المستهدفة.

- **مصادر المعطيات**

- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛
- الشركاء المكلفين بتهيئة الأقطاب الفلاحية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

نسبة تحقيق التوقعات المتعلقة بإدماج النوع رهينة بمدى انخراط التنظيمات النسوية في المقاربة التنموية المتبعة واستعدادها لإنجاح المشاريع تنظيميا وتقنيا وكذا توفر الموارد المالية اللازمة.

- **تعليق**

يعتبر قطاع المنتوجات المحلية من القطاعات التي توظف نسبة عالية من اليد العاملة النسوية. كما يتميز هذا القطاع بنسبة كبيرة من التنظيمات المهنية النسوية المتدخلة به خصوصا ببعض المنتوجات التي لا تزال صورها لصيقة بالعمل النسوي كمنتوجات الأركان والزعفران والمنتوجات العطرية والطبية والكسكس والزيتون المصبر...

وقد تم استهداف نسبة إدماج النوع في برنامج تنمية المنتوجات المحلية في 50٪ كهدف اولي بحلول سنة 2020.كما يرتقب ايضا الحفاظ على نفس النسبة سنة 2021، في انتظار تحديث الاستراتيجية اعتبارا من 2019.

الهدف 4.415: تعزيز تثمين المنتجات الفلاحية

المؤشر 1.4.415 : عدد الوحدات الصناعية المرخص لها ببناء وحدات تثمين المنتوج داخل الأقطاب الفلاحية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	150	200	220	250	280	300	2022

- **توضيحات منهجية**

يتم تحديد عدد المستثمرين المرخص لهم بإنشاء وحدات تثمين المنتوج داخل الأقطاب الفلاحية باعتبار عدد الوحدات الحاصلة على موافقة اللجنة المكلفة بدراسة طلبات البقع.

- **مصادر المعطيات**

- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛
- الشركاء المكلفين بتهيئة الأقطاب الفلاحية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يبقى بلوغ النتائج المنشودة رهينا بدرجة تحفيز المستثمرين لإقامة مشاريعهم داخل الأقطاب الفلاحية وبوضع مخطط عمل مفصل لترويج وتسويق هذه الأقطاب، بتشاور موسع بين مختلف الشركاء المعنيين.

- **تعليق**

الهدف 5.415: تحسين نسبة تغطية الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين

المؤشر 1.5.415 : عدد الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	900	1 000	1 150	1 350	1 350	1 350	2021

- **توضيحات منهجية**

طريقة الحساب: يتم قسمة العدد الإجمالي للفلاحين (طبقا للإحصائيات الرسمية) على عدد المستشارين الفلاحيين.

- **مصادر المعطيات**

- المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية؛
- الشركاء الفاعلين في الميدان في إطار اتفاقيات الشراكة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يبقى توقع تحسين نسبة عدد الفلاحين المؤطرين رهين بضرورة تفعيل مهنة الاستشارة الفلاحية الخاصة وتحفيز المستشارين الفلاحيين العموميين وتعويض الأعداد المقبلة على التقاعد بخلق مناصب مالية جديدة لفائدة المكتب.

- **تعليق**

تم استهذاف في إطار مخطط المغرب الاخضران يبلغ عدد الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين 1350 فلاح كهدف اولي بحلول سنة 2020. ويرتقب الحفاظ على نفس العدد سنة 2021، في انتظار تحديث المخطط اعتبارا من سنة 2019.

برنامج 416 : تعليم و تكوين و بحث

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يشمل النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعي في المغرب مجموعة من المؤسسات التي تعتبر أساسية لوجود نظام من شأنه أن يحدث قيمة مضافة للمجال الفلاحي.

إلا أن النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعي لازال في بداية تطوره، أي أنه يشتغل على أساس مجموعة من المؤسسات التي تعمل بشكل شبه مستقل عن بعضها البعض. من جهة أخرى، يعرف النظام عجزا هاما فيما يتعلق بالموارد، سواء بالنسبة للبنيات التحتية والتجهيزات أو الميزانية والموارد البشرية.

لقد أدت قلة الموارد وضعف تناسق استخدامها بالإضافة إلى الضعف الملاحظ فيما يتعلق بالحكامة والتنظيم، إلى جهاز للبحث الزراعي ذي تأثير غير كاف، وجهاز للتكوين المهني ينبغي إعادة تعديله، وجهاز للتعليم العالي يحتاج إلى الإصلاح.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتطور النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعي في اتجاه الانفتاح على محيطه، مع قطع المراحل الضرورية التي تمر منها الأنظمة في مختلف بقاع العالم، أي التعاون الوطيد ثم الاشتراك القوي ثم الانخراط الفعال للقطاع الخاص، لنصل في نهاية المطاف إلى توجيه النظام بواسطة المهنيين.

انطلاقا من هاته المعطيات، تم وضع استراتيجية جديدة للبحث والتكوين الفلاحي تستجيب لأهداف مخطط المغرب الأخضر وتتوخى الانخراط الفعلي لجميع القطاعات المعنية بهذه المنظومة. وتتوقع هاته الاستراتيجية إعادة صياغة مخطط التنظيم والحكامة لهاته المنظومة والرفع من الموارد المخصصة لها.

فيما يخص **البحث الزراعي**، ترمي الاستراتيجية إلى تطوير النظام الوطني للبحث الزراعي لخدمة فلاحة تضامنية وتنافسية ومستدامة وذلك عبر:

- التأكد من ملائمة عرض البحث مع الحاجيات التي يفرضها مخطط المغرب الأخضر، مع إشراك المهنيين في اشتغال النظام الوطني للبحث الزراعي وتسييره وتمويله؛

- ضمان تحويل الكفاءات والمعارف التي تلبي حاجيات الفلاح؛
- تشجيع إدماج كافة الفاعلين المعنيين بالتكوين والبحث وتركيز أهدافهم على الالتزام بالأداء وتقييمهم.

تتمثل أهم التطلعات الرقمية بالنسبة لجهاز البحث الزراعي فيما يلي:

- ارتفاع عدد الباحثين من 180 إلى 350 في أفق سنة 2021؛
- ارتفاع عدد التقنيين من 220 إلى390 في أفق سنة 2021.

فيما يخص **التعليم العالي**، ترتكز الاستراتيجية على مواصلة إعداد الموارد البشرية بهدف تلبية حاجيات تنمية القطاع الفلاحي من خلال تكوين المهندسين والأطباء البياطرة مع كل ما يواكب هذا من مراجعة البرامج لجعلها أكثر ملائمة مع حاجيات تنمية القطاع الفلاحي والعالم القروي، وكذا تأهيل البنيات التحتية لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي.
تتمثل أهم التطلعات الرقمية بالنسبة لجهاز التعليم العالي فيما يلي:

- انتقال عدد حاملي الشهادات سنويا من 410 إلى 000 1 في أفق سنة 2021؛
- تمويل 50 دكتوراه سنويا من طرف الدولة؛
- انتقال عدد الأساتذة الباحثين من 320 إلى 560في أفق سنة 2021.

أما بالنسبة **للتكوين المهني الفلاحي**، تسعى الاستراتيجية إلى إعادة تنظيم شبكة المؤسسات من اجل تعزيز التناسق وتضافر الموارد بينها، بالإضافة إلى وضع إطار تنظيمي ملائم ومحفز؛ وذلك عبر الإجراءات التالية:

- وضع مخطط رائد للتكوين في المهن الفلاحية؛
- إنشاء قطب متعدد المراكز للتكوين المهني الفلاحي تحت لواء مؤسسة عمومية واحدة؛
- إعداد مخطط لإعادة تأهيل نظام التكوين المهني.

وتتمثل التطلعات العددية لمنظومة التكوين المهني فيما يلي:

- الرفع سنويا من عدد خريجي التكوين الأولي من 2100 إلى 4750 في غضون سنة 2020؛
- الرفع سنويا من عدد خريجي التكوين عبر التدرج المهني لفائدة الشباب القروي من 4200 إلى 150 12 في عام 2020؛

- الرفع من القدرة الاستيعابية للمؤسسات وكذا في عدد المقاعد البيداغوجية، من 4830 إلى 8 860 في عام 2020؛
- زيادة عدد المكونين من 280 إلى 1260 عام 2020.

2. مسؤول البرنامج

مديرية التعليم والتكوين والبحث.

3. المتدخلين في القيادة

- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- مؤسسات التعليم العالي والبحث؛
- مؤسسات التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي؛
- مركز الكفاءات للركيزة الثانية لمخطط المغرب الأخضر.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.416: توجيه تكوين الأطر العليا حسب حاجيات المهنيين

المؤشر 1.1.416 : نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي

		الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي		%	-	-	-	-	-	-	
مؤشرات الأفق	نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي-الذكور	%	93	95	97	97	97	**97**	**2021**
	نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي-الاناث	%	93	95	98	98	98	**98**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

نسبة الإدماج هي عدد الخريجين الحاصلين على شغل واحد على الأقل، سواء كانوا مأجورين أم لا.

الصيغة لحساب نسبة الإدماج هي: L.I en n/L en n-1 x100 مع:

- البسط: عدد خريجي معاهد التعليم العالي للسنة n-1 المدمجين في سوق الشغل خلال السنة n؛
- المقام: عدد خريجي معاهد التعليم العالي للسنة n-1.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية التعليم والتكوين والبحث؛
- مديرية الموارد البشرية؛
- المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

انخفاض عدد التوظيفات من طرف الدولة أو على مستوى القطاع الخاص قد يشكل إكراها لهذا المؤشر.

- **تعليق**

يمكن هذا المؤشر من قياس جودة برامج التكوين وملاءمتها لحاجيات القطاع، وكذا مدى درجة رضا المهنيين بأهميتها.

المؤشر 2.1.416 : نسبة الرضا النوعي للمهنيين مقارنة مع أهداف المهنة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	90	90	90	90	90	90	2021

- **توضيحات منهجية**

يتم ضبط هذا المؤشر عبر مجموعة من الدراسات الاستقصائية.

الصيغة لحساب هذه النسبة: (PS / TPE) x 100)، مع:

- البسط: عدد المهنيين الراضين عن عمل خريجي التعليم العالي المستخدمين؛
- المقام: العدد الكلي للمهنيين المستجوبين.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية التعليم والتكوين والبحث؛
- مؤسسات التعليم العالي الفلاحي؛
- المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعد تعدد المتدخلين عائقا أساسيا لهذا المؤشر.

- **تعليق**

تشمل الدراسات الاستقصائية عينة تمثل المهنيين لكل سلسلة أو السلاسل ذات الأولوية. سيبقى القاسم المشترك (مجموع المهنيين موضوع الدراسة) على ما هو عليه لإعطاء تصور حول تطور المؤشر، مع إمكانية تغيير المهنيين المستهدفين بالدراسة دون تغيير عددهم.

الهدف 2.416: تشجيع الاختراع والبحث في الميدان الفلاحي

المؤشر 1.2.416 : معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين

		الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين		%	-	-	-	-	-	-	
المؤشرات الفرعية	معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين -الذكور	%	0,50	0,60	0,60	0,70	1	**1**	**2021**
	معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين- الاناث	%	0,30	0,40	0,40	0,50	0,50	**0,50**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

نظرا لصعوبة التعريف بمعنى الإصدارات العلمية (منشور، ورقة تقنية، أطروحة...) فقد اعتمدت مديرية التعليم والتكوين والبحث في البداية على المعطيات المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية للبحث والتكوين الفلاحي التي انطلقت 2013.

اما بالنسبة لسنة 2017، فلقد تم أخذ المعطيات مباشرة من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

طريقة الحساب:

البسط: العدد الإجمالي السنوي لإصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين ؛

المقام: عدد الباحثين والأساتذة الباحثين في مؤسسات التعليم العالي والبحث الفلاحي.

- **مصادر المعطيات**

- مؤسسات التعليم العالي الفلاحي؛
- مديرية التعليم والتكوين والبحث.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يبقى بلوغ هذا المؤشر رهينا بتوفير الموارد البشرية والمالية.

- **تعليق**

تعتبر المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر أساس منظومة التتبع والتقييم والتطوير، والذي سيكون محل اهتمام في إطار الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتكوين والبحث الفلاحي.

الهدف 3.416: تحسين جودة التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي

المؤشر 1.3.416 : نسبة نجاح المتدربين

		الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر نسبة نجاح المتدربين		%	-	-	-	-	-	-	
المؤشرات المرتبطة بالهدف	نسبة نجاح المتدربين- الذكور	%	91	95	95	95	95	**95**	**2021**
	نسبة نجاح المتدربين-الاناث	%	91	95	95	95	95	**95**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

احتساب نسبة النجاح سنويا وعلى مدى سنتين من التكوين، والتي تعبر على نسبة عدد المتدربين الناجحين (مرور أو نيل شهادة) على العدد الإجمالي للمتدربين المسجلين.

- **مصادر المعطيات**

- محاضر المداولة لنتائج آخر السنة بالنسبة لمؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

يعكس هذا المؤشر جودة التكوين الملقن وجودة تأطير المتدربين من طرف المكونين وأيضا جودة ظروف الاستقبال والسكن ويعطي معلومات حول نسبة الانقطاع عن الدراسة.

المؤشر 2.3.416 : نسبة إدماج الخريجين

		الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر نسبة إدماج الخريجين		%	-	-	-	-	-	-	
مؤشرات النظام المعني	نسبة إدماج الخريجين – الذكور	%	75	80	85	85	90	**90**	**2021**
	نسبة إدماج الخريجين – الاناث	%	75	80	85	85	90	**90**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

يتم ضبط هذا المؤشر عبر دراسة استقصائية مع الخريجين 9 أشهر بعد تخرجهم من مؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

- **مصادر المعطيات**

- نتائج الدراسات الاستقصائية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

نسبة الأجوبة المعبر عليها من خلال الاستمارات.

- **تعليق**

هذه الدراسة الاستقصائية سوف تمكننا من تحديد نسبة إدماج الخريجين وقياس درجة رضا المهنيين وجودة برامج التكوين وملائمة التكوين والتشغيل بصفة عامة.

الهدف 4.416: تنظيم مهنة المستشار الفلاحي الخاص

المؤشر 1.4.416 : عدد الاعتمادات الممنوحة للمستشارين الفلاحيين

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	348	702	800	1 000	1 100	1 200	2022

- **توضيحات منهجية**

يتم منح الاعتماد من طرف وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بعد استطلاع اللجنة الوطنية للاستشارة الفلاحية التي تتكلف بدراسة طلبات الحصول على الاعتماد وإبداء رأيها.

تتكلف مديرية التعليم والتكوين والبحث بإعداد لائحة سنوية للمستشارين الفلاحيين المرخص لهم وتنشر هذه اللائحة بالجريدة الرسمية بقرار الوزير المكلف بالفلاحة. كما يمكن استشارة هذه اللجنة في كل المسائل المرتبطة بمهنة المستشار الفلاحي.

تتولى مديرية التعليم والتكوين والبحث رئاسة وكتابة هذه اللجنة.

- **مصادر المعطيات**

- عقود خدمات المستشارين الخواص؛
- التقرير السنوي المعد من طرف المستشارين الفلاحيين.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

عائق تمويل الاستشارة الفلاحية الخاصة.

- **تعليق**

ممارسة الاستشارة الفلاحية الخاصة، ستقوي منظومة الاستشارة الفلاحية كما وكيفا. كما سوف يمكن الاعتماد من احترافية مهنة الاستشارة الفلاحية، وكذلك خلق فرص شغل لخريجي المدارس والمعاهد العليا وكذا مدارس التكوين المهني.

إن إحداث الاعتماد سيفضي إلى:

- تنظيم مهنة الاستشارة الفلاحي طبقا لمقتضيات القانون رقم 62.12؛
- تقوية منظومة الاستشارة الفلاحية من الناحية الكمية والكيفية؛
- خلق فرص الاستثمار والشغل لخريجي مؤسسات التعليم العالي والتكوين الفلاحي بالمغرب؛
- الاستجابة لمتطلبات تنمية سلاسل الإنتاج.

برنامج 417 : المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يشمل هذا البرنامج المجالات التالية:

✓ الحفاظ على الرصيد الحيواني والنباتي

يهدف برنامج **الوقاية من الأمراض الحيوانية والمراقبة الصحية للقطيع** إلى:

- ضمان السلامة الصحية للقطيع الوطني إزاء الأمراض الحيوانية المعدية عن طريق القيام بأنشطة محاربة ورصد الأمراض الحيوانية؛
- المراقبة الصحية إزاء معظم الأمراض الحيوانية المتواجدة على صعيد التراب الوطني والتي تعتبر غير متواجدة بالبلاد؛
- مواصلة وتكتيف أنشطة الرصد والمراقبة الصحية في نقط الحدود، من أجل حماية القطيع الوطني؛
- استمرار التأهيل الصحي لقطاع الدواجن.

يسعى برنامج **ترقيم وتتبع مسار الحيوانات** إلى:

- إتمام عملية الترقيم عند الإبل والولادات الجديدة عند الأبقار والأبقار المستوردة حسب النظام الوطني للترقيم وتتبع مسار الحيوانات (SNIT) وذلك عن طريق اقتناء معدات الترقيم (الحلقات الإلكترونية، الحلقات العادية، قارئ الحلقات) وتحيين قاعدة المعطيات الوطنية؛
- ضمان تتبع مسار الحيوانات ومنتجاتها؛
- مراقبة تنقل الحيوانات.

يرتكز برنامج **حماية الرصيد النبات** على:

- تدبير أزمات الصحة النباتية التي يوجهها المغرب، وهي استئصال سوسة النخيل الحمراء، محاربة الحشرة القرمزية لنبات الصبار، الحد من انتشار مرض اللفحة النارية، تحديد بؤر مرض التريستيزا Tristeza وكذا تدبير مكافحة الذبابة المتوسطية (السيراتيت)؛
- تتبع الحالة الصحية للمزروعات وكذلك الدعم التقني والخبرة لتعزيز الممارسات الجيدة في مجال وقاية النباتات؛
- رصد وتتبع الآفات الناشئة؛
- مراقبة الصحة النباتية داخل البلاد وعبر نقط العبور عند الاستيراد والتصدير؛
- الحجر الزراعي بالخصوص الحوامض وقصب السكر؛
- المكافحات الكبرى: يرتكز هذا البرنامج الفرعي على المكافحات الكبرى التي تهم مكافحة القوارض والطيور الضارة بالزراعات وحماية الغابات ومراقبة آلات رش المبيدات الزراعية.

يرتكز برنامج **مراقبة البذور والأغراس** على العمليات التالية:

- مراقبة إنتاج البذور المعتمدة: الهدف من هذه العملية المراقبة الحقلية والمخبرية لإنتاج البذور من أجل الاعتماد للتأكد من جودتها ومن النقاوة والمطابقة الصنفية؛
- مراقبة الأغراس من أجل اعتمادها: يهدف من هذه العملية المراقبة بالمشتل والحقل والمختبر، وفي أماكن تخزين الأغراس من أجل الاعتماد وذلك للتأكد من حالتها الصحية ومطابقتها للصنف وكذا من جودتها.

✓ **ضمان السلامة الصحية للمنتجات الغذائية**

يهدف برنامج **السلامة الصحية للمنتجات الحيوانية او ذات الاصل الحيواني بما فيها منتجات الصيد والأحياء المائية** إلى:

- ضمان سلامة المنتجات على الصعيد المحلي وكذا المستوردة لحماية صحة المستهلك وحماية البيئة؛
- تحسين جودة المنتجات الوطنية من أجل ضمان تنافسيتها في الأسواق المحلية والدولية؛
- المراقبة الصحية البيطرية على طول سلسلة الإنتاج والتوزيع للمنتجات الحيوانية أو ذات الأصل الحيواني (بما فيها منتجات الصيد والأحياء المائية) والأعلاف الحيوانية.

ترتكز **مراقبة المنتجات النباتية وذات الأصل النباتي والمضافات الغذائية** حول البرامج التالية:

- مراقبة السلامة الصحية للمنتجات النباتية وذات الأصل النباتي بما فيها المضافات الغذائية؛
- وضع مخططات التتبع والمراقبة؛
- تتبع المؤسسات العاملة في المنتجات النباتية وذات الأصل النباتي بما فيها وسائل النقل عن طريق منح الاعتمادات والتراخيص الصحية والتحقق من نجاعة أنظمة المراقبة الذاتية الموضوعة من طرف هده المؤسسات؛
- تتبع المؤسسات العاملة في قطاع المنتجات النباتية وذات الأصل النباتي عن طريق القيام بزيارات صحية منتظمة وزيارات التفتيش؛
- التحقق والموافقة على دلائل الاستعمالات الصحية الجيدة.

✓ **مختبرات التحليل والبحث**

تحظى المراقبة التحليلية بأهمية خاصة وتشكل أداة أساسية لتنفيذ المهام المختلفة التي يقوم بها المكتب. ثَم إجراء 230.000 تحليلي سنة 2017 من قبل مختبرات المكتب المتواجدة على مستوى جميع أنحاء الأراضي الوطنية .ومن أجل تعزيز شبكة المعامل المذكورة، يتم التخطيط لها، على وجه الخصوص فيما يتعلق ب:

- توسيع مجالات اختصاص المختبرات للأنشطة التحليلية الأخرى؛
- صيانة وتعزيز نظام ضمان جودة المختبرات وتوسيع نطاقات الاعتماد إلى مناطق جديدة؛
- تطوير المختبرات المرجعية.

2. مسؤول البرنامج

المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية حماية الرصيد الحيواني والنباتي؛
- مديرية مراقبة المنتجات الغذائية؛
- مديرية المداخلات والمختبرات؛
- مديرية تقييم المخاطر والشؤون القانونية؛
- المديرية الإدارية والمالية.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.417: حماية الرصيد الحيواني والنباتي

المؤشر 1.1.417 : نسبة إجراءات الوقاية أو المراقبة/عدد الإجراءات المبرمجة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	89	85	85	85	85	85	2021

- **توضيحات منهجية**

  - طريقة الحساب: عدد الحيوانات الملقحة أو المعالجة أو التي تم الكشف عنها بالمقارنة مع العدد المقدر للحيوانات المعنية بالبرامج الوقائية الخاصة بالأمراض الحيوانية (أبقار، ماعز، أغنام، إبل، خيليات، كلاب مملوكة)؛
  - محيط المؤشر: مجموع التراب الوطني؛
  - منحى تطور المؤشر: يتغير حسب تطور الوضعية الصحية للأمراض الحيوانية (الطابع غير المرتقب لبعض الأمراض الحيوانية).

- **مصادر المعطيات**

المديريات الجهوية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (المصالح البيطرية الإقليمية).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تعلق عملية تقدير عدد رؤوس الحيوانات المعنية بمختلف البرامج الوقائية.

- **تعليق**

يسمح هذا المؤشر بقياس درجة إنجاز البرنامج الوقائي (تتبع وتقييم الأنشطة الخاصة بالوقاية من الأمراض الحيوانية).

المؤشر 2.1.417 : نسبة الحيوانات المرقمة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	45	80	80	90	90	90	2021

- **توضيحات منهجية**

  - طريقة الحساب: عدد الحيوانات التي تم ترقيمها بالمقارنة مع العدد المقدر لرؤوس القطيع المعني بالترقيم؛
  - محيط المؤشر: مجموع التراب الوطني.

- **مصادر المعطيات**

الجمعيات المهنية والمديريات الجهوية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (المصالح البيطرية الإقليمية).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يسمح المؤشر السالف الذكر بقياس، مع دقة جيدة، نسبة الحيوانات التي تم ترقيمها لأن احتمال ضياع حلقات الترقيم عند الحيوانات المرقمة يبقى ضعيفا (نسبة أقل من 1% حسب كل صانع لهذه الحلقات).

- **تعليق**

تسمح نسبة ترقيم الحيوانات بقياس التقدم المُحرز الخاص بالأنشطة المرتقبة الخاصة بترقيم الحيوانات. يتم ترقيم القطيع الوطني بصفة تدريجية وخلال سنة 2016، شملت هذه العملية الولادات الجديدة والإبل التي لم ترقم بعد والأبقار المستوردة حديثا أو التي أضاعت حلقاتها.

المؤشر 3.1.417 : نسبة الضيعات الفلاحية المتابعة أو المراقبة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	93.44	95	95	95	95	100	2021

- **توضيحات منهجية**

  - طريقة الحساب: الضيعات المستهدفة والتي تمت متابعتها خلال السنة من قبل مصالح حماية النباتات من أجل تقييم الحالة الصحية للمزروعات؛
  - نطاق المؤشر: التراب الوطني؛
  - اتجاه تطور المؤشر: الارتفاع، شرط تعزيز وتقوية الإمكانيات البشرية والمادية لمصالح حماية النباتات أو الاستعانة بمصادر خارجية عبر انتداب المكتب لبعض الأنشطة إلى الخواص.

- **مصادر المعطيات**

  المديريات الجهوية للمكتب الوطني.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

  تحقيق المؤشر مرتبط بتعزيز وتقوية الإمكانيات البشرية والمادية لمصالح حماية النباتات.

- **تعليق**

  يمكن المؤشر من قياس نسبة تحقيق برنامج المراقبة الصحية للمزروعات من خلال عدد المزروعات الفلاحية المراقبة.

المؤشر 4.1.417 : نسبة البذور والاغراس المعتمدة

		الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر نسبة البذور والاغراس المعتمدة		%	-	-	-	-	-	-	
المؤشرات القطاعية	نسبة البذور والاغراس المعتمدة -البذور	%	100	100	100	100	100	**100**	**2021**
	نسبة البذور والاغراس المعتمدة - الاغراس	%	100	100	100	100	100	**100**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

  - طريقة الحساب: كمية البذور المعتمدة وكمية الشتائل المعتمدة؛
  - نطاق المؤشر: أهم جهات إنتاج البذور والاغراس.

- **مصادر المعطيات**

  المصالح المركزية للمكتب الوطني ومهني القطاع.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

  مرتبط بعقد البرنامج المبرم بين الحكومة والمهنيين.

- **تعليق**

  يمكن المؤشر من ضبط تطور استعمال البذور والاغراس المعتمدة من طرف الفلاحين.

الهدف 2.417: تحسين سلامة وجودة المنتجات الغذائية

المؤشر 1.2.417 : نسبة اللحوم المراقبة /كمية اللحوم المنتجة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	60	60	65	66	67	67	2021

- **توضيحات منهجية**

  - طريقة الحساب: كمية اللحوم المراقبة بالمجازر من طرف المصالح البيطرية / كمية اللحوم المنتجة على الصعيد الوطني؛
  - محيط المؤشر: مجموع التراب الوطني.

- **مصادر المعطيات**

  - المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (بالنسبة للحوم المراقبة)؛
  - مديرية تنمية سلاسل الإنتاج (بالنسبة لكمية اللحوم الحمراء المنتجة على المستوى الوطني).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- **تعليق**

يمكن المؤشر من التعرف على نسبة تغطية المراقبة الصحية (من طرف المصالح البيطرية) للحوم الموجهة للاستهلاك البشري.

تجدر الإشارة إلى أن الكمية المتبقية من اللحوم الغير مراقبة تتعلق بعمليات الذبح خلال المناسبات الدينية والأعياد.

الهدف 3.417: ضمان الاعتمادية والاعتراف بنتائج التحاليل المخبرية

المؤشر 1.3.417 : نسبة مجالات التحليل المعتمدة/ المجالات التي عرضت للاعتماد

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	100	100	100	100	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

  - طريقة الحساب: عدد مجالات التحليل أو المختبرات المعتمدة مقارنة مع المجلات المقدمة للاعتماد؛
  - نطاق المؤشر: المدن التي توجد بها مختبرات المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

- **مصادر المعطيات**

  - مختبرات التحليل والبحوث الإقليمية التابعة للمكتب؛
  - المختبرات الوطنية وهيئة الاعتماد (مصلحة الاعتماد المغربية SEMAC).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- **تعليق**

المؤشر يساعد على ضمان موثوقية التحليلات والخدمات التي تقدمها مختبرات ONSSA.

برنامج 418 : ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يغطي المجال الفلاحي الوطني مساحات من الأراضي والمراعي (خارج المجال الغابوي) تقدر بحوالي 62 مليون هكتار، أي ما يفوق 86%من المساحة الإجمالية منها:

- 8,7 مليون هكتار قابلة للزراعة (أي ما يناهز 12 % من المساحة الاجمالية)؛
- 53 مليون هكتار رعوية (أي 74 % من المساحة الاجمالية).

تبلغ المساحات المسقية 1,5مليون هكتار أي 17 % من الأراضي القابلة للزراعة، في حين تمثل الأراضي البورية 7,2 مليون هكتار. ويعد إعداد المجال الفلاحي إحدى البوابات الرئيسية لسياسات التنمية الفلاحية والقروية.

إن أهم الرهانات على صعيد المناطق الفلاحية التي تعتمد على الأمطار ومناطق الرعي تكمن في تحسين خصوبة وإنتاجية الأراضي وكذلك في حماية الأراضي والموارد المائية والمحافظة عليها من الأخطار التي تهددها (التعرية، الاستغلال المفرط، الرعي المفرط، الفيضانات، التوسع العمراني، ....).

ففي المناطق المسقية ونظرا لندرة الموارد المائية بفعل التأثير المزدوج لمحدوديتها وتفاقمها من جراء التغيرات المناخية وارتفاع الطلب على المياه وتكلفة تعبئة موارد مائية أخرى جديدة، يبقي التحدي الأكبر هو تحسين إنتاجية الماء ومستوى تثمينه.

في هذا الصدد، يولي مخطط المغرب الأخضر أهمية قصوى للتحكم في المياه وترشيد استعمالها وإعداد المجال الفلاحي لكونهما ركائز أساسية لتحسين إنتاجية الماء وخصوبة الأراضي الفلاحية في أفق تنمية مستدامة للنشاط الفلاحي.

ولمواجهة التحديات المشار إليها أعلاه، ينقسم برنامج الري وإعداد المجال الفلاحي إلى أربعة برامج فرعية كبرى مهيكلة وهي كالآتي:

- البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي، الذي يرمي إلى تحويل ما يناهز 550 ألف هكتار من الأراضي المسقية من الري التقليدي إلى الري الموضعي مما سيمكن من إثمار ما يقرب من 1,4 مليار متر مكعب سنويا من الماء، وستهم مشاريع التحويل الجماعي مساحة تقدر ب 220 ألف

هكتار بدوائر الري الكبير أما فيما يخص مشاريع التحويل الفردي فستشمل مساحة تقدر ب 335 ألف هكتار على مستوى الضيعات الفلاحية؛

- برنامج توسيع الري الذي يهدف إلى إحداث دوائر سقي جديدة ودعم الري بالدوائر المسقية المتواجدة بسافلة السدود المنجزة أو التي في طور الإنجاز. وسيمكن هذا البرنامج من تثمين موارد المياه المعبأة بواسطة السدود للري وتحسين توزيعها وتقوية وتعزيز الإنتاج الزراعي وبالتالي الرفع من دخل الفلاحين وكذا الحد من الهجرة القروية. هذا وتبلغ المساحة الاجمالية التي سيتم تجهيزها حوالي 160 ألف هكتار موزعة على 9 جهات؛
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري والتي تهدف إلى جذب اهتمام الفاعلين الخواص للاستثمار وإدارة البنيات التحتية العمومية للري في إطار عقود التدبير المفوض، إضافة إلى تدفق التمويلات الخاصة لتنفيذ وتدبير مشاريع الري العمومية وإضفاء الطابع المهني الاحترافي على خدمة المياه؛
- برنامج إعداد المجال الذي يهم إعادة تأهيل وحماية دوائر الري الصغير والمتوسط واستصلاحها وإعداد الأراضي الرعوية وتنظيم تدفق الرعاة الرحل والإعداد العقاري والمحافظة على الأراضي الفلاحية.

2. مسؤول البرنامج

مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛
- المديرات الجهوية للفلاحة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.418: تحسين مردودية أنظمة الري

المؤشر 1.1.418 : المساحات الإجمالية المسقية التي تمت عصرنتها

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	55 000	70 703	86 724	115 102	125 323	218 000	2022

- **توضيحات منهجية**

هكتارات معصرنة مسقية(ha-mi-eau): المساحة التي تمت عصرنتها فعليا (تسلم أشغال)، ويمكن وضع المياه رهن إشارة الفلاحين على مستوى الضيعة.

- **مصادر المعطيات**

•مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛

•المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛

•المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق النتائج المتوخاة مشروط بانضمام وانخراط الفلاحين في المشاريع وقدرة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمديريات الجهوية للفلاحة في التحكم في المنشآت.

- **تعليق**

المؤشر 2.1.418 : المساحة الإجمالية المجهزة بتقنيات الري المقتصدة للمياه

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	380 000	430 000	480 000	530 000	580 000	580 000	2021

- **توضيحات منهجية**

يهم مجموع المساحات المجهزة بالري بالتنقيط على الصعيد الوطني .

- **مصادر المعطيات**

•مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛

•المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛

•المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق النتائج مرتبط بتبني الري بالتنقيط من طرف الفلاحين وتوفر الاعتمادات اللازمة المخولة للإعانات الممنوحة من طرف الدولة وكذا قدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال.

- **تعليق**

تم استهداف في إطار مخطط المغرب الاخضر تجهيز 550.000 هكتار بتقنيات الري المقتصدة للمياه كهدف اولي برسم سنة 2020.يرتقب تحقيق هذا الهدف بحلول سنة 2021، في انتظار تحديث المخطط اعتبارا من سنة 2019.

الهدف 2.418: تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة السدود المنجزة أو تلك التي في طور الإنجاز

المؤشر 1.2.418 : المساحات الإجمالية الجديدة المجهزة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	21 680	33 180	47 280	86 480	-	86 480	2020

- **توضيحات منهجية**

مجموع المساحات الجديدة المجهزة على الصعيد الوطني في إطار برنامج توسيع الري بسافلة السدود.

- **مصادر المعطيات**
  - مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
  - المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛
  - المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط تحقيق النتائج أساسا بالعوامل المناخية (التقلبات المناخية، فترات توقف الاشغال...) وانخراط الفلاحين في مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي وقدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال.

- **تعليق**

سيجرى تحديث استراتيجية برنامج توسيع المناطق السقوية من قبل القطاع الوزاري للفلاحة ابتداء من سنة2019.

الهدف 3.418: تحسين مستوى التنمية وإعداد المجال الفلاحي

المؤشر 1.3.418 : المساحات المستصلحة بدوائر السقي الصغير والمتوسط

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	70 000	80 000	90 000	100 000	-	100 000	2020

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر على أساس مجموع المساحات المستصلحة سنويا على مستوى دوائر السقي الصغير والمتوسط على الصعيد الوطني.

- **مصادر المعطيات**
  - مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
  - المديريات الجهوية للفلاحة؛
  - المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط تحقيق النتائج أساسا بالعوامل المناخية (التقلبات المناخية، فترات توقف الاشغال) وانخراط الفلاحين في مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي وقدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال.

- **تعليق**

سيجرى تحديث استراتيجية برنامج استصلاح مناطق الري الصغير والمتوسط من قبل القطاع الوزاري للفلاحة ابتداء من سنة 2019.

المؤشر 2.3.418 : المساحات المجهزة بتقنيات المحافظة على المياه والتربة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	4 700	5 200	5 700	6 200	-	6 200	2020

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر على أساس مجموع المساحات المجهزة سنويا بتقنيات المحافظة على المياه والتربة على الصعيد الوطني.

- **مصادر المعطيات**
  - مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
  - المديريات الجهوية للفلاحة؛
  - المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط تحقيق النتائج أساسا بالعوامل المناخية (التقلبات المناخية، فترات توقف الاشغال) وانخراط الفلاحين في مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي وقدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال.

- **تعليق**

سيجرى تحديث استراتيجية برنامج التهيئات العقارية والمحافظة على الأراضي الفلاحية من قبل القطاع الوزاري للفلاحة ابتداء من سنة 2019.

المؤشر 3.3.418 : مساحات المراعي المجهزة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	351 225	508 225	608 225	650 000	-	610 000	2020

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر على أساس مجموع المساحات المجهزة سنويا.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط تحقيق النتائج المتوخاة بتوفير التمويل اللازم وتوفر الوعاء العقاري وبالعوامل المناخية (التقلبات المناخية وفترات توقف الأشغال) وانخراط مربي الماشية في مشاريع إعداد المجالات الرعوية وقدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال...

- **تعليق**

تم استهداف في إطار مخطط المغرب الاخضر تجهيز 610.000 هكتار من المراعي كهدف اولي.
يرتقب ان تتجاوز الانجازات السقف المحدد بحلول سنة 2020، في انتظار تحديث المخطط اعتبارا من سنة 2019.

برنامج 430 : دعم وخدمات متنوعة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الإدارة المركزية للوزارة القيام بالمهام المنوطة بها على أحسن وجه والتي تتعلق بالقيادة الاستراتيجية والتتبع والتقييم. كما يرمي إلى تمكين المصالح الخارجية للوزارة من إنجاز البرامج المسطرة على مستوى مناطق نفوذها في أحسن الظروف. ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- تتبع وتقييم انجازات مخطط المغرب الأخضر، قصد توجيه تدخلات مختلف المتدخلين في تنمية القطاع الفلاحي على الصعيد الوطني والجهوي؛
- إنجاز الإحصائيات والاستقصاءات والدراسات الاستراتيجية، بهدف توفير المعلومات الضرورية والمعرفة الدقيقة للقطاع، لكافة المتدخلين في القطاع الفلاحي؛
- تنفيذ المخطط المديري لنظام المعلوميات الذي يهم المصالح المركزية والخارجية للوزارة وكذا المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها؛
- وضع نظام معلوماتي بغية تتبع أداء وفعالية القطاع الفلاحي، وكذا مدى تنفيذ المشاريع والبرامج؛
- تنمية الموارد البشرية للوزارة وذلك عبر وضع مخطط للتكوين والتدبير التوقعي للموظفين وكذا تدبير الكفاءات والمسارات المهنية؛
- إعداد وتحيين النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بمجالات تدخل الوزارة؛
- تنمية وتقوية التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع التنظيمات المتخصصة؛
- توفير الدعم اللوجستيكي ووسائل العمل لفائدة المصالح المركزية للوزارة.

2. مسؤول البرنامج

الكتابة العامة لقطاع الفلاحة.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية المالية؛
- مديرية الموارد البشرية؛
- مديرية نظم المعلوميات؛
- مديرية الشؤون الإدارية والقانونية؛

- مديرية الاستراتيجية والاحصائيات؛
- المصالح المركزية والخارجية لقطاع الفلاحة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.430: تنميــة كفاءات موظفــي قطــاع الفلاحــة

المؤشر 1.1.430 : عدد المستفيدين من التكوين

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
(يوم/شخص/تكوين)	13 673	15 000	15 000	15 800	16 500	16 500	2021

- **توضيحات منهجية**

يمكن المؤشر المعتمد من احتساب عدد الموظفين الذين استفادوا خلال السنة من برامج التكوين المستمر، وكذا عدد أيام التكوين المستفاد منها بالنسبة لكل موظف. فهو بذلك يستند إلى العنصر المالي والعامل البشري في احتساب نسبة المجهود المبذول لتقويم مدى نجاعة مجهودات الوزارة على مستوى التكوين المستمر مع التدقيق في ذات الوقت في طبيعة المستفيدين داخل منظومة شريحة الموظفين سواء من حيث النوع (نسبة مشاركة المرأة مقارنة بالرجل)، أو من حيث الصنف (المسؤولين، الأطر، موظفي الدعم).

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لتقييم أنجع لنتائج المؤشر المعتمد يلزم الأخذ بعين الاعتبار حدود المؤشر المتعلقة أساسا بما يلي:

- يجب أن يصاحب الغلاف المالي المخصص للتكوين المستمر التطور الحاصل في إطار الكتلة الأجرية؛
- كلفة النفقات الأخرى المصاحبة للتكوين المستمر المرتبطة باللوجستيك (النقل، المبيت، الأكل)، وايضا النفقات غير الظاهرة (الغياب، تعاقب الموظفين بشكل مفرط ، تقديم التكوين بشكل لا يلائم الانتظارات ...،) يجب ضبطها بشكل جيد.

- **تعليق**

الخطة الرئيسية الجديدة للتكوين المستمر 2016-2020 تمهد افاقا جديدة لنجاعة الاستراتيجية القطاعية في مجال الموارد البشرية، من خلال تعزيز التكوين المستمر وعلاقته مع مختلف مكونات القطاع، وكدا نظام قيادته وتسييره الجديد المبني على الاداء والنتائج، بالإضافة للعائد على الاستثمار الذي يقاس عن طريق رفع مهارات الموظفين عبر ادوات يتم انزالها تدريجيا.

بيد ان، عدة اكراهات تنضاف للوسائل الميزانياتية لضمان نجاح دورات التكوين المستمر، كما ان المسطرة المفروضة للقيام بالخدمات تترك هامشا ضيقا في اختيار شركاء التكوين بما يناسب أهداف التكوين. ايضا يظل اللجوء الى الاتفاقيات جد محدود، مما يحد الطريق لتبادل الخبرات ما بين الوزارة وخبرات باقي مستويات البنيات والوحدات (مؤسسات تكوين العالي، باقي قطاعات التكوين...).

ولذلك، فان تنفيذ المبادئ التوجيهية في الخطة الرئيسية الجديدة للتكوين المستمر، لا يزال رهينا للموارد البشرية والمالية الضرورية لتحسين نوعية التكوين، وكذا لمرونة إجراءات المشتريات العامة، وتنويع اساليب التكوينات، عن طريق تبني التكنولوجيا، ونهج طرق التكامل بين استخدام التكوين عن بعد والتكوين الكلاسيكي، مما يتطلب وضع برامج معلوماتية وموارد مالية لتنفيذها، بالإضافة الى رفع مكانة التكوين من خلال الاعمال بالحق في التكوين في اطار اعادة صياغة النظام العام للوظيفة العمومية.

الهدف 2.430: توفير النظم المعلوماتية وتقوية أمنها

المؤشر 1.2.430 : نسبة رضا مستعملي النظم المعلوماتية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	93	98	98	98	98	98	2021

- **توضيحات منهجية**

  - طريقة الحساب: عدد المستعملين الراضيين / مجموع عدد المستعملين المستقصيين؛
  - نطاق المؤشر: مجموع التراب الوطني.

- **مصادر المعطيات**

إنجاز استقراء للرأي لدى عينة تمثيلية من مستعملي النظم من خلال تعبئة استمارة إلكترونية؛ وتغطي العينة المستعملين في المديريات المركزية، والجهوية والإقليمية للقطاع.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

سيمكن استقراء الرأي هذا من تقييم الفارق بين الخدمات التي يقدمها نظام المعلوميات والاحتياجات الحقيقية للمستعملين. وهكذا، فإنه سيتم تسليط الضوء على مدى رضا مستعملي نظام المعلوميات من حيث جودة التطبيقات والخدمة المساعدة المقدمة للمستعملين.

الهدف 3.430: تحسين التسيير الإداري للمصالح

المؤشر 1.3.430 : معدل كلفة التسيير الإداري للمصالح حسب الموظف

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/شخص	45 000	49 500	49 500	50 000	50 500	51 000	2022

- **توضيحات منهجية**

يمكن هذا المؤشر من قياس معدل التسيير الإداري للمصالح بقطاع الفلاحة حسب الموظف (المصالح التابعة للمديريات المركزية والمديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة ومؤسسات التكوين المهني الفلاحي).

يتم تقدير المعطيات الخاصة بالتسيير الإداري للمصالح انطلاقا من استهلاك السنوات الماضية والحاجيات المطلوبة وبرامج عمل مصالح القطاع.

يحتسب هذا المؤشر بنسبة بسطها ومقامها كالتالي:

البسط: المبلغ الإجمالي للنفقات الخاصة بالتسيير الإداري للمصالح التابعة للمديريات المركزية والمديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة ومؤسسات التكوين المهني الفلاحي المستمدة كالأتي:

-كل مصاريف المشروع 10 من البرنامج 430 ما عدا تلك الخاصة بتنفيذ الأحكام القضائية والتدقيق وتنظيم المعارض والاشتراكات والمساهمات في المنظمات الدولية؛

- بعض مصاريف المشروع 30 من البرنامج 416 الخاصة بالوقود وإصلاح السيارات النفعية وإصلاح العتاد وأثاث المكتب والعتاد التقني والاشتراكات والتوثيق والنشر والطبع وشراء لوازم المكتب ولوازم العتاد المعلوماتي والاستقبال والفندقة والحراسة وإصلاح المباني الإدارية وشراء لوازم التنظيف؛

– بعض مصاريف المشروع 20 من البرنامج 418 الخاصة بالوقود وتكاليف إصلاح السيارات النفعية وشراء قطع الغيار وإصلاح العتاد التقني والاشتراكات والتوثيق والنشر والطبع وشراء لوازم المكتب ولوازم العتاد المعلوماتي والاستقبال والفندقة.

المقام: عدد موظفي المديريات المركزية والمديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة ومؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

- **مصادر المعطيات**

  - المديريات المركزية،
  - المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

نظرا لطريقة حسابه المبنية على المعدل فإن هذا المؤشر لا يظهر الفوارق في النفقات الخاصة بالتسيير الإداري ما بين المديريات أو بين مكونات كل مديرية على حدة. وتعتبر هذه الفوارق منطقية نظرا لارتباط هذه النفقات بشكل وثيق بحجم برامج الاستثمار الخاصة بكل مديرية. ويجب الإشارة أيضا إلى أن النفقات الخاصة بالتسيير الإداري تضم نظرا لغياب محاسبة تحليلية بعض النفقات المتعلقة بتسيير الداخليات وأقسام وحجرات التكوين المهني (الماء، الكهرباء، إلخ). كما أن هناك عوامل أخرى لها تأثير مهم على إنجازات هذا المؤشر نذكر منها خصوصا تلك المتعلقة بالجانب الاستراتيجي (طبيعة وحجم برامج الاستثمار) والتنظيمي (إعادة الهيكلة الإدارية) والتجاري (الأثمان المرتبطة بالسوق أو بنتائج الصفقات) والاجتماعي (حجم الإعانة المبرمجة لفائدة الأعمال الاجتماعية لموظفي القطاع، إلخ) وكذلك التغييرات المرتبطة بأعداد الموظفين (التوظيف والتقاعد والوفيات).

- **تعليق**

يرمي هذا المؤشر إلى معرفة مدى نجاعة وسائل العمل الموضوعة رهن إشارة الموظفين العاملين بقطاع الفلاحة (المصالح التابعة للمديريات المركزية والمديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة ومؤسسات التكوين المهني الفلاحي). وحري بالذكر أن الهدف المنشود هو تيسير وتطوير التسيير الإداري للمصالح المذكورة وذلك عبر توفير وسائل عصرية ذات جودة عالية وبتكلفة أقل قدر الإمكان.

وارتباطا باقترانه بالموارد البشرية التي هي في تناقص مستمر نظرا للأعداد المهمة للموظفين المقبلين على التقاعد والنسبة الضعيفة لتعويضهم، فإنه من البديهي أن تكون توقعات هذا المؤشر في ارتفاع وذلك إثر الزيادة الملحوظة خصوصا في الإعانة المبرمجة لفائدة الأعمال الاجتماعية لموظفي القطاع ومصاريف الحراسة والتنظيف. إلا أنه بالنظر إلى المجهودات التي تبدل خلال كل سنة مالية من أجل ترشيد النفقات، فإن نتائج المؤشر ستكون عموما متدنية مقارنة مع ما هو متوقع وذلك راجع إلى عمليات تمحيص الحاجيات الضرورية واللجوء أكثر فأكثر للشراء المجمع وأيضا إلى التنافس الشديد للمناولين والمقاولين الشيء الذي يوفر على الإدارة موارد مالية مهمة.

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 16 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	1 041	373	1 414	34,22
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	451	281	732	17,72
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	1 241	745	1 986	48,06
المجموع	**2 733**	**1 399**	**4 132**	**100**

- جدول 17 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	611	459	1 070	25,9
المصالح اللاممركزة	2 122	940	3 062	74,1
المجموع	**2 733**	**1 399**	**4 132**	**100**

- جدول 18 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	190	85	275	9,66
جهة الشرق	192	101	293	10,3
جهة فاس - مكناس	363	178	541	19,01
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	190	72	262	9,21
جهة بني ملال - خنيفرة	58	17	75	2,64
جهة الدار البيضاء- سطات	190	62	252	8,85
جهة مراكش - آسفي	275	132	407	14,3
جهة درعة - تافيلالت	130	43	173	6,08
جهة سوس - ماسة	185	114	299	10,51
جهة كلميم - واد نون	109	24	133	4,67
جهة العيون -الساقية الحمراء	75	22	97	3,41
جهة الداخلة - واد الذهب	31	8	39	1,37
المجموع	1 988	858	2 846	100

- **تعليق**

يمثل موظفي المصالح اللامركزة: المصالح الجهوية 2846، أشبال الملك الحسن الثاني 61، الموظفون في وضعية رهن الإشارة 89، الموظفون التابعون للمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين 66 كما هو موضح في الجدول أسفله:

	الأعداد			%
	الذكور	الإناث	المجموع	
أشبال الملك الحسن الثاني	47	14	61	**% 28**
الموظفون في وضعية رهن الإشارة	40	49	89	**41%**
الموظفون التابعون للمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين	47	19	66	**31%**
المجموع	**134**	**82**	**216**	**100%**

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 19 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2019 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	557 617 823	4257
المناصب المحذوفة	6 522 387	208
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	20 610 000	200
عمليات الإدماج	2 500 000	16
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	9 522 387	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	4 975 177	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	588 703 000	4265
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	588 703 000	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 415 : تطوير السلاسل المنتجة

- **مشروع 1 : مشروع إدماج التحولات المناخية في إنجاز مخطط المغرب الأخضر**
- **مشروع 2 : برنامج التنمية القروية لمناطق الجبال**
- **مشروع 3 : مشروع الفلاحة التضامنية والمندمجة بالمغرب**
- **مشروع 4 : تنمية قطاع الزيتون لصالح صغار الفلاحين**
- **مشروع 5 : مشروع اسنصلاح وتنمية واحات طاطا**
- **مشروع 6 : الفلاحة التضامنية- الركيزة الثانية**
- **مشروع 7 : برنامج دعم مخطط المغرب الأخضر الممول من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية**
- **مشروع 8 : تنمية سلسلة إنتاج اللوز بالمنطقة الشرقية**
- **مشروع 9 : مشاريع الدعامة ا ا**
- **مشروع 10 : تنمية الفلاحة التضامنية**
- **مشروع 11 : مشروع تنمية السلاسل الفلاحية بالمناطق الجبليةلإقليم الحوز**
- **مشروع 12 : نشاطات متعلقة بالخيول**
- **مشروع 13 : نفقات غير موزعة**
- **مشروع 14 : مشروع تنمية سلاسل الإنتاج بالمناطق الجبلية لتازة**
- **مشروع 15 : دعم المهام**
- **مشروع 16 : سلاسل الانتاج الحيواني والنباتي**

تتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال تنمية سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني برسم سنة 2019 فيما يلي:

- مواصلة إنجاز برامج العمل المسطرة في إطار 19 عقود –برامج المبرمة بين الدولة والمهنيين؛
- مواكبة إنجاز برنامج تنقية أعشاش أشجار النخيل في الواحات للحد من آثار الجفاف وتحسين الإنتاجية؛
- متابعة إنجاز برنامج مكافحة الحشرة القرمزية على نبات الصبار؛

- مواصلة مصاحبة المجموعات ذات النفع الاقتصادي المنشئة في إطار برنامج تحدي الألفيةوكذا إنجاز أنشطة الغرس المتبقية في إطار نفس البرنامج في جهتي تازة وتاونات التي تم نقلها من وكالة تنمية الشراكة لفائدة قطاع الفلاحة؛
- مواصلة تأهيل وإنشاء المجازر وأسواق الماشية وذلك لتطوير تسويق الحيوانات وتثمين اللحوم الحمراء وتحسين جودتها عند المستهلك؛
- تزويد المركز الجهوي للتلقيح الاصطناعي بالقنيطرة بالمعدات التقنية الضرورية لمواصلة أنشطته المتعلقة بالتحسين الوراثي؛
- مواصلة المساهمة في تنظيم معارض خاصة بالمنتوجات النباتية والحيوانية.

- **مشروع 17 : العلامات التجارية والمنتجات المحلية**

تتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال الترميز والمنتوجات المحلية برسم سنة 2019 فيما يلي:

- مواصلة برنامج ترميز المنتوجات الفلاحية والاعتراف بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة الخاصة بها؛
- إطلاق حملة تواصلية لترويج المنتوجات المرمزة وفق نضام الترميز المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة والإنتاج البيولوجي؛
- اعتماد هيئات جديدة للمراقبة والمصادقة على المنتوجات البيولوجية المغربية وفق القانون رقم 39.12 المتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية؛
- مواصلة دعم البرنامج الوطني لإحداث التعاونيات الفلاحية؛
- مواصلة دعم التعاونيات الفلاحية للمرأة القروية وتنمية الشراكة وتفعيلها بين المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والتنظيمات البيمهنية وخاصة النسوية منها؛
- مواصلة تدعيم قدرات الفلاحين وأبناء الفلاحين والمرأة القروية عبر برامج تكوينية هادفة؛
- متابعة تنظيم دورات تكوينية وتدعيم وتقوية القدرات العلمية والمعرفية لفائدة المستشارين الفلاحيين ومسؤولي الاستشارة الفلاحية؛
- تجهيز منصة التسويق والترويج للمنتوجات المحلية بالجهة الشرقية؛
- مواصلة تأهيل 180 مجموعة منتجة للمنتوجات المجالية من أجل تفعيل مخططات العمل المنجزة لتأهيلهم عبر تكثيف وتحسين ظروف الإنتاج والتثمين والتسويق والتسيير؛
- متابعة تسيير المنصتين اللوجستيكية والتسويقية بمكناس والحسيمة الخاصتين بتسويق المنتوجات المجالية، وكذا إطلاق الدراسة الخاصة بمشروع المنصة اللوجستيكية والتسويقية للمنتوجات المجالية بأكادير؛

- خلق منظومة المعلومات لتقاسمها مع الفلاحين والمهنيين بشكل تفاعلي، بالإضافة إلى تنمية وتعزيز قنوات نشر المعرفة عبر الوسائل السمعية البصرية والشبكات العنكبوتية؛
- مواكبة ترويج المنتوجات المجالية والعلامات المميزة للمنشأ والجودة على الصعيد الوطني عبر حملات ترويجية على مستوى نقاط البيع (الأسواق الكبرى والمتوسطة والأروقة التجارية، ...)، وحملات اعلامية مؤسساتية على مستوى عدة وسائل اعلامية وكذا تنظيم مشاركة المجموعات في المعارض الوطنية؛
- مواصلة عدة برامج خاصة بتعزيز حضور المنتوجات المجالية المغربية في الأسواق الوطنية كبرنامج مواكبة الولوج إلى قنوات التوزيع المنتظمة؛
- مواصلة تفعيل اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الأسواق التجارية الكبرى والمتوسطة عبر تسجيل مجموعات جديدة منتجة للمنتوجات المجالية؛
- مواصلة برنامج تعزيز التجارة الالكترونية عبر إنشاء مواقع بيع على الانترنت لفائدة المجموعات المنتجة بشراكة مع بريد المغرب، وترويج منتوجاتهم عبر الانترنيت وعدة وسائل اعلامية؛
- مواصلة أشغال لجنة المصادقة على استعمال الرمز الجماعي «Terroir du Maroc» التي تترأسها وكالة التنمية الفلاحية والمكونة من ممثلي مديرية تنمية سلاسل الإنتاج، المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات، المختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيميائية والمديريات الجهوية للفلاحة المعنية؛
- مواكبة تفعيل اتفاقية الشراكة بين وكالة التنمية الفلاحية والمختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيميائية، لمراقبة جودة المنتوجات الحاصلة على رخصة استخدام الرمز الجماعي المذكور.

- **مشروع 18 : تطوير الفلاحة التجارية**

يرمي هذا البرنامج الفرعي إلى تطوير البنية التحتية، من أجل تثمين المنتوجات الفلاحية على صعيد مناطق الإنتاج الفلاحي وتطوير الصناعات الغذائية. وتتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال تنمية الأعمال الفلاحية برسم سنة 2019 فيما يلي:

✓ **الأقطاب الفلاحية:**

- أقطاب مكناس وبركان: مواصلة عملية تسويق الأقطاب لدى المستثمرين وإنشاء الوحدات الصناعية بهما؛

- قطب تادلة: إنهاء أشغال التهيئة خارج الموقع ومواصلة عملية التسويق وإنشاء الوحدات الصناعية؛
- قطب سوس: مواصلة عملية التسويق وإنشاء الوحدات الصناعية؛
- أقطاب الغرب واللوكوس: تدقيق الدراسات التقنية والمالية لهذه المشاريع؛
- قطب الحوز: المصادقة على الوعاء العقاري الذي سيحتضن المشروع وتدقيق الدراسات التقنية والمالية.

✓ **أقطاب الجودة للمنتجات الغذائية:**

- أقطاب مكناس وبركان وتادلة: مواصلة أنشطة الأقطاب في مجالات البحث ومراقبة جودة المنتوجات الفلاحية وكذا مواكبة المهنيين؛
- قطب سوس: إنهاء أشغال البناء وانطلاق الأنشطة؛
- قطبي الغرب والحوزواللوكوس: إطلاق الدراسات التقنية.

✓ **أسواق الجملة للخضر والفواكه:**

- مواصلة بناء سوق نموذجي بجهة الرباط-سلا-القنيطرة.

✓ **تنمية قطاع الصناعات الغذائية:**

- مواصلة إنجاز برنامج العمل المسطر في إطار العقد البرنامج لتطوير قطاع الصناعات الغذائية الموقع مع المهنيين وتنزيل مقتضياته عبر توقيع اتفاقيات خاصة بين الحكومة والتنظيمات المهنية المعنية بالنسبة لكل سلسلة وكذا للتدابير الافقية.

- **مشروع 19 : المؤسسات العمومية المساندة للسياسة الفلاحية**

تتمثل أهم المشاريع المبرمجة برسم سنة 2019 في:

✓ **بالنسبة للاستشارة الفلاحية:**

- مواصلة تحديث وعصرنة وصيانة وتجهيز المراكز المحلية للاستشارة الفلاحية والمصالح الإقليمية للاستشارة الفلاحية؛
- تعزيز تجهيز المستشارين الفلاحيين بالمعدات التقنية لتحليل التربة والمياه ورصد الأمراض واللوحات المعلوماتية الملائمة للعمل بالميدان من أجل الرفع من قدرة تدخلاتهم لدى الفلاحين؛

- متابعة إحداث المدارس الحقلية في مختلف سلاسل الإنتاج بتعاون مع الشركاء المهنيين ومؤسسات البحث والتكوين؛
- مواصلة تنظيم أيام تكوينية وإخبارية وتحسيسية وتنشيطية ولقاءات الدعم والاستشارة بين المنتجين والباحثين والمهنيين والمجمعين على الصعيد الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي حول أهمية استعمال البذور المختارة والممارسات الزراعية الجيدة والتجميع والتنظيم المهني؛
- تنظيم أكثر من 400 رحلة دراسية لفائدة الفلاحين على هامش التظاهرات الفلاحية الوطنية والجهوية (المعرض الفلاحي الدولي بمكناس والمعرض الدولي للتمور بأرفود...)؛
- مواصلة دعم البرنامج الوطني لإحداث التعاونيات الفلاحية؛
- تنمية وتعزيز قنوات نشر المعرفة عبر الوسائل السمعية البصرية والشبكات العنكبوتية؛
- مواصلة دعم التعاونيات الفلاحية للمرأة القروية وتنمية الشراكة وتفعيلها بين المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والتنظيمات البيمهنية وخاصة النسوية منها؛
- مواصلة تدعيم قدرات الفلاحين وأبناء الفلاحين والمرأة القروية عبر برامج تكوينية هادفة؛
- متابعة تنظيم دورات تكوينية وتدعيم وتقوية القدرات العلمية والمعرفية لفائدة المستشارين الفلاحيين ومسؤولي الاستشارة الفلاحية.

✓ **بالنسبة الغرف الفلاحية:**

تتمثل أهم المشاريع المبرمجة برسم سنة 2019 في:

- تجهيز الغرف الفلاحية: سيتم التركيز بصفة خاصة على تجهيز المقرات الجديدة التي تم أو سيتم الانتهاء من أشغال بنائها خلال سنة 2019، ولا سيما مقرات الغرف الفلاحية بالراشيدية وكلميم. كما سيتم مواصلة تجهيز الغرف الفلاحية الأخرى بصفة عادية بالاحتياجات الضرورية؛
- مساهمة الغرف الفلاحية في التنمية: سيتم برسم ميزانية سنة 2019 دعم الاعتمادات المبرمجة لإنجاز الأنشطة التنموية التي تقوم بها الغرف الفلاحية، والتي تتجلى في:

-المساهمة في إنجاز مشاريع فلاحية تنموية تندرج في مجال المخططات الجهوية الفلاحية لمخطط المغرب الأخضر بمناطق نفوذ كل غرفة وذلك في إطار تعاقدي؛

-تكوين وإخبار الفلاحين وتأطير المنظمات المهنية الفلاحية؛

-المساهمة في تنظيم تظاهرات ومعارض إقليمية وجهوية تتعلق بالقطاع الفلاحي؛

- من جهة أخرى، وفي إطار تحسين حكامة الغرف الفلاحية ومواكبة المجهود الذي تبذله الدولة في مجال تحسين تسيير مؤسساتها العمومية، سيتم برسم 2019 مواصلة تفعيل عمل مصلحة التدقيق ومراقبة التدبير التي تم إحداثها على صعيد كل غرفة فلاحية، وذلك عن طريق حث هذه المؤسسات على القيام بعمليات التدقيق الخارجي ومواصلة منح الاعتمادات الضرورية لذلك.

✓ وكالة التنمية الفلاحية:

سيتم برسم ميزانية سنة 2019 دعم الاعتمادات المبرمجة لإنجاز المهام والأنشطة التي تقوم بها وكالة التنمية الفلاحية، والتي تتجلى في المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية التي تضعها الحكومة في مجال التنمية الفلاحية. وذلك عبر مخططات العمل المتعلقة بدعم سلاسل الانتاج الفلاحي ذات القيمة المضافة العالية بهدف تحسين الإنتاجية.

- **شرح الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية**

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	141 مليون درهم
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	يسهر المكتب على تطبيق السياسة الحكومية في مجال الاستشارة الفلاحية خاصة فيما يخص: -مواكبة وتأطير وتقديم الاستشارة الفلاحية للفلاحين؛ -مواكبة المهنيين في تخطيط وتنفيذ وتتبع المشاريع الفلاحية؛ -تطوير الشراكة في مجال الاستشارة الفلاحية.
الأنشطة	- الأعمال والأنشطة المتعلقة بالاستشارة الفلاحية: • تكوين الفلاحين؛ • مرافقة الفلاحين للاستفادة من المساعدات المالية؛ • تنظيم رحلات علمية وأيام تحسيسية للفلاحين؛ • التنظيم والمشاركة في الفعاليات والمعارض الفلاحية؛ • نشر الوثائق المتعلقة بالاستشارة الفلاحية ونتائج البحوث التطبيقية؛ - تنفيذ عمليات الاستشارة الفلاحية في إطار مشاريع تشاركية؛ - تطوير الاستشارة الفلاحية الخاصة؛ - تجديد وتجهيز هياكل المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية.

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	وكالة التنمية الفلاحية
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	59 مليون درهم.
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	تناط بالوكالة مهمة المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية التي تضعها الحكومة في مجال التنمية الفلاحية. وتكلف الوكالة على الخصوص بالاقتراح على السلطات الحكومية مخططات العمل المتعلقة بدعم سلاسل الانتاج الفلاحي ذات القيمة المضافة العالية بهدف تحسين الإنتاجية.
الأنشطة	-البحث عن العقار اللازم وتعبئته لتوسيع الدوائر الفلاحية وتطوير الزراعات ذات القيمة المضافة العالية؛ -تفعيل ومواكبة انجاز مشاريع الدعامة الثانية، وذلك عبر تشجيع وتنفيذ مشاريع قابلة للاستثمار من الناحية الاقتصادية بهدف تحسين دخل الفلاحين؛ -دعم وتأطير الفلاحين؛ -تشجيع وتثمين المنتجات الفلاحية، وذلك بوضع أنظمة جديدة في مجالات الري وتجهيز الضيعات والتوضيب والتسويق؛ -تشجيع الاستثمار الفلاحي وتفعيل الشراكات مع المستثمرين؛ -تشجيع العرض الوطني في مجال الاستثمارات الفلاحية عبر تنظيم تظاهرات ومعارض وحملات اعلامية.

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	196.2. مليون درهم
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	تسعى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي إلى تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالقطاع الفلاحي بمنطقة نفوذها في إطار برنامج تنمية سلاسل الانتاج عبر مشاريع تعزيز التنمية الفلاحية المحلية من خلال: -ترويج وتكثيف وتثمين الفلاحة المحلية؛ -تحسين دخل الفلاحين؛ -النهوض بمشاريع الدعامة الثانية
الأنشطة	انجاز وتتبع مشاريع الدعامة الثانية.

برنامج 416 : تعليم و تكوين و بحث

- **مشروع 1 : دعم تكوين المساجين**
- **مشروع 2 : التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي**
- **مشروع 3 : دعم المهام**
- **مشروع 4 : تدريب وتكوين**
- **مشروع 5 : التكوين بالتدرج لفائدة الشباب القروي**
- **مشروع 6 : دفوعات مختلفة**
- **مشروع 7 : ضيعة التطبيق**
- **مشروع 8 : دراسات و ابحاث و تكوين و ارشاد**
- **مشروع 9 : التعليم العالي الفلاحي**

تعتبر توقعات عام 2019بالنسبة للتعليم العالي ترجمة للأهداف المحددة في استراتيجية البحث والتكوين الفلاحي، ولا سيما تعزيز وتطوير البنيات الأساسية لمؤسسات التعليم العالي، بهدف زيادة قدرتها الاستيعابية على الاستقبال في أفق 2020، وكذا تحسين المرافق الإدارية والتعليمية لاستقبال الطلبة. تتلخص أهم الإجراءات فيما يلي:

- خلق قطب مندمج متعدد التقنيات خاص بالتعليم العالي الفلاحي، يجمع معهد الحسن الثاني والمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس والمدرسة الغابوية للمهندسين بسلا؛
- مواصلة تعزيز وتطوير البنيات التحتية لمؤسسات التعليم العالي الزراعية بغية زيادة قدرتها على الاستقبال بحلول عام 2021؛
- إعداد وتنقيح القوانين التنظيمية ورصد مدى تنفيذ مؤسسات التعليم العالي الزراعية لها؛
- الاستمرار في تجهيز المختبرات وقاعات التدريس بالمعدات العلمية والمعلوماتية والسمعية البصرية من أجل تعزيز البرامج التعليمية والتدريسية وكذلك تشجيع وحدات البحث والتنمية؛
- متابعة دمج الخريجين بالوسط المهني.

- **مشروع 10 : التعليم الفلاحي العالي**
- **مشروع 11 : البحث الزراعي**

يتوقع إنجاز ما يلي خلال سنة 2019:

- إعداد مشروع قانون ومشاريع النصوص التطبيقية من أجل إحداث:

– مجلس التوجيه الاستراتيجي للبحث الزراعي"COSRA" لتحديد التوجهات وإدارة الاستثمار في مجال البحوث الفلاحية؛

– وحدات مشتركة للبحوث "UMR" تضم مؤسسات وتخصصات متعددة وكذلك العمل على إنشاء هيئة لتثمين نتائج البحث الزراعي؛

- تتبع 13 مشاريع البحوث في طور الانجاز (8 مشاريع تم اختيارها سنة 2016 و5 مشاريع تم اختيارها سنة 2018) في إطار البرنامج التنافسي للبحث والتنمية والإرشاد (دورية DEFR /2435 بتاريخ 24 دجنبر 2010) وكذا إطلاق طلب العروض لدعم مشاريع جديدة برسم سنة 2019؛
- تنظيم الدورة 11 لجائزة الحسن الثاني عن الاختراع والبحث في الميدان الفلاحي برسم سنة 2019؛
- تنظيم المناظرات العلمية للمعرض الدولي للفلاحة بمكناس؛
- أما فيما يخص البحوث المبرمجة من طرف المعهد الوطني للبحث الزراعي برسم سنة 2019 فإنها تندرج ضمن توجهات مخطط المغرب الأخضر والاستراتيجية الوطنية للتكوين والبحث الفلاحي مع مراعاة أولويات وخصوصيات كل جهة وذلك في إطار برنامج البحوث على المدى المتوسط 2017-2020.

- **مشروع 12 : التكوين المهني والتعليم التقني الفلاحي**

التوقعات لسنة 2019:

- التكوين الأساسي: 5475 متدرب؛
- التكوين بالتدرج: 7000 متدرج في المهن الفلاحية من بينهم 1700 متدرجة؛
- متابعة أشغال التهيئة وعصرنة البنية التحتية لمؤسسات التكوين المهني؛
- تأهيل مؤسسات التكوين المهني الفلاحي عبر إرساء حكامة جديدة لتدبير المنظومة؛
- خلق مركزين جديدين للتكوين بالرحامنة وجرسيف؛
- وضع نظام جديد لتتبع إدماج خريجي التكوين المهني الفلاحي؛
- وضع برنامج تكوين المكونين حول هندسة التكوين وفي المهن الفلاحية الجديدة انسجاما مع مخطط المغرب الأخضر.

- **مشروع 13 : تعميم فلاحي**
- **مشروع 14 : ادماج بعد النوع ضمن مخطط المغرب الاخضر**

فيما يخص إدماج مقاربة النوع في برامج ومشاريع تنمية سلاسل الإنتاج الفلاحية فيتوقع إنجاز الأنشطة التالية خلال سنة 2019:

- تنظيم ندوة وطنية لتقديم استراتيجية إدماج النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع الفلاحية؛
- تنظيم لقاءات بين جهوية لتقديم مخطط العمل لاستراتيجية النوع الاجتماعي؛
- برمجة وإنجاز دورات تكوينية؛
- متابعة الدراسة حول إنعاش المقاولات الفلاحية النسائية بالمغرب.

- **مشروع 15 : دعم المقاولات الفلاحية النسوية**
- **شرح الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية**

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	مؤسسات التدريب والبحث
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	21.5 مليون درهم مخصصة للمدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس؛ 60 مليون درهم مخصصة لمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	تتجلى المهام الرئيسية معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة والمدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس في: -تكوين المهندسين الزراعيين المتخصصين؛ -البحث العلمي والتقني؛ - المساهمة في التنمية الزراعية.
الأنشطة	-التكوين الأساسي للمهندسين الزراعيين؛ -التكوين المستمر في المجال الفلاحي؛ -تهيئ الشباب للاندماج في سوق الشغل؛ -تأطير البحوث؛ -نشر المعرفة ونقل التكنولوجيا.

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المعهد الوطني للبحث الزراعي
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	145.95 مليون درهم.
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	يعتبر المعهد الوطني للبحث الزراعي مؤسسة مكلفة بإجراء البحث العلمي دعما للسياسات العمومية للتنمية الفلاحية وكذلك البحوث الاستباقية التي ينبغي أن تضمن استدامة نظم الإنتاج. ويرتكز مجال الاختصاصات على العلوم التي تهتم بالنباتات والحيوانات والبيئة والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجيات الرامية إلى تحسين الإنتاج الزراعي بما في ذلك أساليب تحويل المنتجات واستخداماتها وبالإضافة إلى البحث، يكلف المعهد الوطني للبحث الزراعي بإجراء الخبرات و مراقبة البحث، ونشر المعلومات، ونقل التكنولوجيا.
الأنشطة	-إصلاح وتأهيل مختبرات وحدة البحث المتعلقة بحماية النبات وتعويض نظام الري التقليدي لبساتين الحمضيات؛ -بناء حظيرة نموذجية تعنى بالأنشطة البحثية ونقل التكنولوجيا فيما يخص سلالات الواحات والمناطق شبه الصحراوية؛ -وضع نظام متطور لضخ مياه الري؛ -تجهيز وشراء المعدات العلمية والتقنية لمختبرات قطب الجودة؛ -تشييد بيوت مغطات متحكم بها وتجهيز مختبرات الصناعة الغذائية؛ -تأهيل مختبر التكنولوجية الغذائية والجودة؛ -تشييد المباني العلمية و التقنية بالمركز الجهوي للبحث الزراعي بالرباط.

برنامج 417 : المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية

- **مشروع 1 : إعانات و تحويلات**
- **مشروع 2 : إعانة**

✓ الحفاظ على الرصيد الحيواني والنباتي

يرتكز برنامج عمل **الحفاظ على الرصيد الحيواني** على العمليات التالية:

- مراقبة أهم الأمراض الحيوانية المعدية وتلك التي تنتقل للإنسان وكذا الأمراض ذات الانعكاسات الاقتصادية؛
- إتمام عملية التذكير العامة بالتلقيح لحوالي 3.2 مليون رأس من الأبقار ضد الحمى القلاعية باستعمال اللقاح ضد العثرتين O وA؛
- عملية التلقيح الوطنية لحوالي 18 مليون رأس من الأغنام ضد جذري الأغنام وطاعون المجترات الصغيرة وحوالي 6 مليون رأس من الماعز ضد طاعون المجترات الصغيرة؛
- تعزيز اليقظة الصحية على الصعيد الوطني تجاه الامراض المتوطنة وكذا الامراض التي تعتبر غير متواجدة بالبلاد؛
- إتمام عملية الترقيم عند الإبل والولادات الجديدة عند الأبقار والأبقار المستوردة حسب النظام الوطني للترقيم وتتبع مسار الحيوانات (SNIT).

يرتكز برنامج **حماية الثروة النباتية** على العمليات التالية:

- استمرارية برنامج محاربة الحشرة القرمزية لنبات الصبار؛
- استمرارية برنامج مكافحة سوسة النخيل الحمراء في مدينتي طنجة والناظور بهدف القضاء عليه؛
- رصد وتتبع الأمراض والآفات غير موجودة في المغرب او موجودة بصفة محدودة: فيروس الحمضيات التريستزا، فيروس الورديات الشركا، ذبابة الخوخ، الديدان الخيطية لصنوبر و دودة (Spodoptera frugiperda) ؛
- تعزيز مراقبة البكتريا Xylella fastidiosa لتجنب إدخالها للمغرب؛

- متابعة إجراءات الحجر الزراعي، خصوصا الحوامض وقصب السكر؛
- استمرارية تنفيذ بروتوكول الاختبار المعالجة بالبرودة ضد السيراتيت لتصدير الحمضيات إلى اليابان؛
- استمرار تنفيذ خطة عمل للسيطرة على ذبابة فاكهة البحر المتوسط (السيراتيت)، والتي تهدف الامتثال لمتطلبات الصحة النباتية من بلدان ثالثة (الولايات المتحدة وروسيا)؛
- المراقبة الصحية داخل البلاد؛
- تتبع اشغال موقع البناء في أكادير لوحدة إنتاج الذكور العقيمة لمكافحة ذبابة فاكهة البحر المتوسط (السيراتيت)؛
- استمرارية برنامج المراقبة لوحدات الإنتاج لمواد التعبئة الخشبية المخصصة للتجارة الدولية؛
- استمرار تنفيذ برامج المحاربات الكبرى للطيور المضرة (الجاوش) والقوارض الضارة بالزراعة والحشرات الأساسية بالغابات.

ترتكز عملية **مراقبة البذور والأغراس** على :

- تجربة 400 صنف نباتي جديد من أجل تسجيله في السجل الرسمي أو حمايته بمقتضى قانون حماية المستنبطات النباتية وإنجاز 1500 تجربة حقلية من أجل المراقبة البعدية؛
- مراقبة 000 75 هكتار لإنتاج البذور واعتماد 2،5 مليون قنطار من البذور؛
- مراقبة 30 مليون شتلة من أنواع الأشجار المثمرة و35 مليون شتلة من الأنواع المنتجة للفواكه الحمراء.

✓ **مراقبة المنتجات الغذائية**

خلال سنة 2019 ستهم المراقبة الصحية والمطابقة بالنسبة للمنتجات النباتية وذات الأصل النباتي والمضافات الغذائية، أساسا:

- مراقبة المنتجات النباتية وذات الأصل النباتي بما فيها المضافات الغذائية المدخلات الزراعية (تقريبا 30 ألف زيارة مراقبة وأخذ العينات من أجل التحاليل المخبرية)؛
- انجاز مخططات المراقبة والتتبع؛
- اعتماد وترخيص صحي للمؤسسات وللمقاولات العاملة في القطاع؛
- انجاز الزيارات الميدانية الصحية المنتظمة؛

- التحقق والموافقة على 4 دلائل الاستعمالات الصحية الجيدة بالنسبة لقطاع المنتجات النباتية وذات الأصل النباتي؛
- متابعة برامج مراقبة المنتجات الحيوانية وذات الأصل الحيواني بما فيها منتجات الصيد والأحياء المائية؛
- اعتماد وترخيص مؤسسات جديدة لمعالجة وتحويل وتخزين المنتجات الحيوانية وذات الأصل الحيواني وتتبع المؤسسات المعتمدة والمرخصة لمعالجة وتحويل وتخزين المنتجات الحيوانية وذات الأصل الحيواني؛
- اعتماد وتتبع وسائل نقل المنتجات السريعة التلف؛
- انجاز مخططات الرصد والمراقبة للمنتجات الحيوانية وذات الأصل الحيواني بما فيها منتجات الصيد والأحياء المائية: أخد العينات في إطار إنجاز مخططات رصد ومراقبة بقايا الأدوية البيطرية وملوثات البيئة؛
- المراقبة الصحية عند الاستيراد للمنتجات الحيوانية وذات الأصل الحيواني بما فيها منتجات الصيد والأحياء المائية وكذا الأعلاف الحيوانية والمواد الحيوانية الثانوية؛
- المراقبة الصحية عند التصدير للمنتجات الحيوانية وذات الأصل الحيواني بما فيها منتجات الصيد والأحياء المائية وكذا الأعلاف الحيوانية والمواد الحيوانية الثانوية؛
- إنجاز زيارة المراقبة للمنتجات بنقط البيع.

✓ تنمية المختبرات

يهدف برنامج المختبرات خلال سنة 2019 إلى:

- توسيع مجال اختصاص مختبرات المراقبة لتطوير طرق تحليلية جديدة؛
- تثبيت اعتماد مختبرات ONSSA حسب مواصفة ISO؛
- إحداث مختبرات مرجعية حسب مجال الخبرة.

- **شرح الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية**

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	500 مليون درهم.
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	يمارس المكتب لحساب الدولة الاختصاصات المتعلقة بحماية صحة المستهلك والحفاظ على صحة الحيوانات والنباتات. ولهذه الغاية، يسهر المكتب على انجاز المهام التالية: - الحفاظ على الرصيد الحيواني والنباتي؛ - مراقبة المنتجات الغذائية؛ - تنمية المختبرات.
الأنشطة	-الحماية الصحية للثروة الحيوانية الوطنية من خلال المراقبة الصحية وبرنامج الترقيم والتتبع؛ -حماية الرصيد الوطني النباتي والقيام بعمليات المراقبة للنباتات ومنتجاتها على الصعيد الوطني وعند الاستيراد والتصدير؛ -مراقبة المنتجات الغذائية من أصل حيواني ومن أصل نباتي بالإضافة للأسماك ومشتقاتها، وتشمل هذه المراقبة المواد المعروضة بالسوق المحلية وعند الاستيراد والتصدير؛ -مراقبة المؤسسات الصناعية المنتجة للمواد الغذائية والمعدة والمخزنة والموزعة لها وتشمل هذه المراقبة أيضا المؤسسات المتخصصة في مجال أعلاف الماشية؛ -مراقبة المضافات الغذائية ومواد التعبئة والتغليف والمواد التي تلامس المنتجات الغذائية؛ -مراقبة وتسجيل الأدوية البيطرية والمواد المطهرة والمؤسسات المنتجة والموزعة لها؛ -مراقبة وتسجيل مبيدات الآفات الزراعية والمنشآت المنتجة والموزعة لها؛ -مراقبة واعتماد البذور والشتلات النباتية وترخيص المؤسسات المنتجة والمورد والمصدرة لها.

برنامج 418 : ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية

- **مشروع 1 : مشروع أسيف المال**
- **مشروع 2 : مشروع قصوب**
- **مشروع 3 : مشروع أنسكمير**
- **مشروع 4 : دراسات، أبحاث وتجارب**
- **مشروع 5 : تهيئة المناطق السقوية بتافراوت وآيت منصور**
- **مشروع 6 : مشروع التنمية المندمجة ويجان**
- **مشروع 7 : إجراءات موازية لمشروع الري الصغير والمتوسط**
- **مشروع 8 : البرنامج عابر الجهات لتنمية المراعي وتنظيم حركة الرح**
- **مشروع 9 : مشروع التنمية القروية المندمجة للاستثمار في المناطق البورية**
- **مشروع 10 : التهيئة الهدروفلاحية لدائرة اسجن**

سيمكن مشروع التهيئة الهيدروفلاحية لدائرة اسجن على مساحة 2500 هكتار بإقليم وزان، من تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة سد واد المخازن. وسيستفيد من المشروع أكثر من 4000 فلاح، حيث سيمكن من تنويع وتكثيف انتاج الأشجار المثمرة وتحسين القيمة الفلاحية المضافة وبالتالي تحقيق إقلاع اقتصادي وتنموي بالمنطقة.

يمكن تلخيص أهم مكونات المشروع الى:

- بناء محطة ضخ للمياه انطلاقا من حقينة سد واد المخازن؛
- بناء حوض تنظيم بحجم 50000 $م^3$؛
- قنوات الإمداد على طول 10.5 كلم؛
- بناء حوض لتخزين المياه بحجم 74000 $م^3$؛
- بناء محطة لتصفية مياه الري؛
- مد قنوات وشبكة الري وعدد من المسالك الطرقية؛
- تجهيز الضيعات بنظام السقي الموضعي.

- **مشروع 11 : مشروع التهيئة الهيدروفلاحية لسهل سايس**

يهدف مشروع حماية سهل سايس السقوي إلى إعادة التوازن المائي لفرشة فاس–مكناس الجوفية التي تسجل عجزا سنويا يقدر ب 100 مليون متر مكعب، وذلك باعتماد نظام ري يساهم في توفير المياه مع الاقتصاد في الطاقة وتثمين المتر المكعب المائي الفلاحي عبر زيادة المساحات المزروعة من المنتجات ذات قيمة مضافة عالية. كما سيمكن المشروع من مكافحة الفقر بالرفع من الدخل الفردي للفلاحين من خلال تنويع الإنتاج والرفع من مردودية الزراعات وتثمين الإنتاج.

يمكن تلخيص أهم مكونات المشروع الى:

- أنفاق الإمداد على طول 4 كلم؛
- قنوات الإمداد وشبكة الري؛
- منشآت التصفية والضخ وأحواض التنظيم؛
- شبكة الصرف والنقل؛
- الدراسات والدعم التقني.

- **مشروع 12 : مشروع تنمية سلاسل الإنتاج بالمناطق الجبلية لتازة**
- **مشروع 13 : II المشروع القروي المتوسطي**
- **مشروع 14 : مشروع التجهيز الهدروفلاحي لمنطقة أجراس**

سيمكن مشروع التجهيز الهيدروفلاحي لمنطقة أجراس على مساحة 1500 هكتار بإقليم تطوان، من تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة سد مارتيل. وسيستفيد من المشروع أكثر من 700 فلاح، حيث سيمكن من تنويع وتكثيف انتاج الأشجار المثمرة وخلق قيمة فلاحية مضافة تقدر ب 35 مليون درهم سنويا، وخلق 200000 يوم عمل أثناء الأشغال، و84000 يوم عمل سنويا أثناء فترة الاستغلال.

يمكن تلخيص أهم مكونات المشروع الى انشاء:

- قناة الربط مع السد؛
- قنوات الإمداد على طول 5 كلم؛
- بناء محطة لتصفية مياه الري؛
- قنوات الإمداد وشبكة الري على طول حوالي 53 كلم؛
- شبكة الصرف والنقل؛
- الدراسات والدعم التقني؛

- تجهيز الضيعات بنظام السقي الموضعي.

- **مشروع 15 : مشروع الإعداد الهيدروفلاحي لمنطقة دار عقوبة**
- **مشروع 16 : إتمام المشاريع**
- **مشروع 17 : مشروع كيكو**
- **مشروع 18 : مشاريع الاستثمار في المناطق البورية**
- **مشروع 19 : مشروع التنمية القروية بالأطلس المتوسط الشرقي**
- **مشروع 20 : برنامج التنمية القروية المندمجة وتدبير الموارد الطبيعية(برنامج التعاون الأوروبي المغربي ميدا**
- **مشروع 21 : مشروع سبو المتوسط - الشطر الثاني**

سيمكن مشروع سبو المتوسط – الشطر الثاني على مساحة 4600 هكتار بإقليمي مولاي يعقوب وتاونات، من تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة سد ادريس الأول. وسيستفيد من المشروع أكثر من 23000 شخص، حيث سيمكن من تحسين إنتاجية المزروعات المسقية، وتأمين وتثمين المنتوج الفلاحي، وتحسين دخل ومستوى عيش المستفيدين، بالإضافة الى توفير فرص شغل إضافية للساكنة المحلية.

يمكن تلخيص أهم مكونات المشروع الى:

- انشاء مآخذ على سد إدريس الأول وقناة الربط على طول 45 كلم؛
- بناء وتجهيز 24 محطة للضخ؛
- تهيئة شبكة الري على 247 كلم؛
- انجاز مسالك طرقية على طول 269 كلم.

- **مشروع 22 : مشروع ساهلة**
- **مشروع 23 : مشروع بوهودى**

سيمكن مشروع بوهودا على مساحة 2000 هكتار بإقليم تاونات، من تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة سد بوهودا. وسيستفيد من المشروع أكثر من 1400 فلاح، حيث سيمكن من تحسين إنتاجية المزروعات المسقية، وخلق قيمة فلاحية مضافة تقدر ب 60 مليون درهم سنويا، وبالتالي تحسين دخل ومستوى عيش الفلاحين، بالإضافة الى إنشاء وتعزيز القدرات التنظيمية والهيكلية لمستخدمي المياه الزراعية (AUEA) من أجل الإنتاج والتسويق.

يمكن تلخيص أهم مكونات المشروع في:

- انشاء قناة الربط مع السد؛
- انشاء قنوات الإمداد على طول 12 كلم؛
- قنوات الإمداد وشبكة الري على طول حوالي 90 كلم؛
- شبكة الصرف والنقل؛
- الدراسات والدعم التقني؛
- تجهيز الضيعات بنظام السقي الموضعي.

- **مشروع 24 : مشروع الإعداد الهيدروفلاحي بجرادة**
- **مشروع 25 : مشروع الإعداد الهيدروفلاحي للجريفية**
- **مشروع 26 : دعم البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري**

يشمل برنامج سنة 2019 :

- مواصلة أشغال عصرنة شبكة السقي على مساحة 031 35 هكتار؛
- إنهاء أشغال عصرنة شبكة السقي على مساحة182 13 هكتار؛
- انطلاق أشغال عصرنة شبكة السقي على مساحة 793 11 هكتار.

ستغطي أشغال هذا البرنامج عند نهاية 2019، مساحة تقدر ب 323 120 هكتار أي ما يمثل 55 % من المساحة المبرمجة في إطار البرنامج الوطني للاقتصاد في ماء الري.

فيما يخص مشاريع التحويل الفردي إلى الري الموضعي، تم تجهيز حوالي 000 380 هكتار خلال الفترة 2008-2017. ويرتقب أن تبلغ المساحة بمتم سنة 2019 حوالي 000 480 هكتار لتصل المساحة الإجمالية المجهزة بالري الموضعي إلى 000 640 هكتار على الصعيد الوطني.

- **مشروع 27 : برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري**

تهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الري إلى جذب اهتمام الفاعلين الخواص للاستثمار وإدارة البنيات التحتية للري العمومية في إطار عقود التدبير المفوض/امتياز. وتهدف إلى تدفق التمويلات الخاصة لتنفيذ وتدبير مشاريع الري العمومية والرفع من مهنية خدمة الماء. يمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تهم الدوائر السقوية المجهزة لأجل عصرنتها وتحسين تدبيرها (خاصة مناطق نفوذ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي) ومشاريع توسيع مناطق الري ومشاريع المحافظة على الري الخاص في المناطق ذات الإمكانيات العالية للإنتاج الزراعي.

منذ انطلاق هذا البرنامج الفرعي في شتنبر 2008، تمت دراسة وهيكلة عدة مشاريع شراكة باللوكوس وتادلة والغرب ودكالة وملوية والحوز وشتوكة آيت باها وأزمور البئر الجديد.

نظرا لأهمية مشاريع هذه الشراكة، من المتوقع أن تسجل سنة 2019 العمليات التالية:

- موصلة تتبع التدبير المفوض لمشروع الكردان وتنظيم الاجتماع السنوي للجنة تتبع وتسيير المشروع؛
- الانتهاء من أشغال مشروع الري من أجل الحفاظ على المنطقة الساحلية لأزمور البئر الجديد على مساحة 200 3 هكتار (شبكات التوزيع)؛
- متابعة الاكتتاب بمشروع التدبير المفوض لخدمة الري لتحلية مياه البحر بمنطقة شتوكة وعملية نزع الملكية وكذا الأشغال؛
- انطلاق اشغال البناء لمشروع التدبير المفوض لخدمة الري بتحلية مياه البحر في منطقة الداخلة (5000 هكتار)؛
- الانتهاء من انجاز دراسة هيكلة مشروع التدبير المفوض لخدمة الري عند سافلة سد قدوسة على واد كير على مساحة 000 5 هكتار؛
- الانتهاء من انجاز دراسة جمع البيانات لخصائص الرياح لبناء محطة تحلية وإنتاج الطاقة الريحية في الداخلة؛
- متابعة انجاز المساعدة التقنية لتتبع تنفيذ مشروع الشراكة بين القطاع العام والخاص لأجل إنشاء وحدة تحلية مياه البحر وشبكة الري بمنطقة شتوكة.

- **مشروع 28 : توسيع المناطق السقوية**

يرمي هذا البرنامج إلى إحداث دوائر سقي جديدة ودعم الري بالدوائر المسقية المتواجدة بسافلة السدود المنجزة أو التي في طور الإنجاز.

وسيمكن هذا البرنامج من:

- تثمين موارد المياه المعبأة بواسطة السدود للري؛
- تحسين توزيع مياه الري؛
- تقوية وتعزيز الإنتاج الزراعي؛
- زيادة دخل الفلاحين.

ويشمل البرنامج ما يلي:

- الإعداد الهيدروفلاحي على مساحة 250 85 هكتار على مستوى دوائر السقي الكبرى؛

- الإعداد الهيدروفلاحي على مساحة 750 74 هكتار على مستوى دوائر السقي الصغير والمتوسط؛

تبلغ المساحة الاجمالية التي سيتم تجهيزها حوالي 000 160 هكتار موزعة على 7 جهات.
يبلغ الحجم الإجمالي للاستثمار حوالي 21,5 مليار درهم، ويمكن تلخيص مجمل المنجزات في إطار هذا البرنامج على الشكل التالي:

- إنهاء الدراسات المرتبطة ببرنامج توسيع الري؛
- مواصلة الأشغال على مساحة 51500 هكتار؛
- إنهاء الأشغال على مساحة 180 33 هكتار أي ما يعادل 21% من الهدف الإجمالي للبرنامج.

- **مشروع 29 : التهيئات العقارية والمحافظة على الأراضي الفلاحية**

تهدف التدخلات في هذا المجال إلى تنمية المجال الفلاحي وحماية التربة الصالحة للزراعة وكذلك التدبير المستدام للموارد الطبيعية وفي هذا الصدد يمكن تلخيص التدخلات فيما يلي:

- متابعة إنجاز برنامج العمل الخاص بحماية الأراضي الفلاحية المستنبط من الدراسات المنجزة حول آثار التعمير على الأراضي الفلاحية بمناطق نفوذ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمراكز القروية والحضرية؛
- إنجاز برنامج العمل المندرج في إطار المخطط المديري لحصاد مياه الأمطار الذي يكتسي أهمية قصوى ويستوجب عناية خاصة. ويهم هذا البرنامج إحياء الطرق القديمة التي ثبتت فعاليتها مع تشجيع إدخال التقنيات الجديدة التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات التربة والمناخ بالجهات المعنية؛
- مواصلة مشاريع الضم الهادفة إلى تجميع القطع الفلاحية وتصفية العقار عبر التحفيظ المجاني؛
- مواصلة برنامج الطرق القروية لتسهيل نقل وتصريف الإنتاج الفلاحي؛
- مواصلة أشغال تهيئة التربة خاصة حماية الأراضي المجاورة لضفاف الأنهار قصد تثمين العقار الفلاحي؛
- متابعة إنجاز المشاريع المندمجة للتنمية القروية المرتكزة حول إعداد المجال الفلاحي المرتبط بالخصوص بالسقي الصغير المتوسط وإعدادات التربة والمراعي والطرق القروية والتزويد بمياه الشرب بالإضافة إلى تحسين وتثمين الإنتاج الحيواني والنباتي كمشروع تنمية سلاسل الإنتاج بالمناطق الجبلية لإقليم تازة.

- **مشروع 30 : تهيئة وتحسين المراعي**

فيما يخص إعداد المجال الرعوي، ستعرف سنة 2019بداية تنزيل مضامين القانون الرعوي الجديد رقم 113-13 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، وذلك من أجل ضمان التدبير المستدام للمجالات الرعوية المهيئة وكذلك القيام بالتدخلات المتعلقة بتهيئة هذه المجالات.

كما ستعرف هذه السنة أيضا استكمال إنجاز تدخلات التهيئة الرعوية والمتمثلة أساسا في تحسين إنتاجية المراعي من خلال إنشاء محميات رعوية وإنجاز عمليات إغناء المراعي وغرس الشجيرات العلفية على مساحات شاسعة مما سيساهم في الحد من النزاعات الناجمة عن استغلال الموارد الرعوية أو الترحال وتقوية قدرات الكسابة في مجابهة الآثار الناجمة عن ضعف أو تأخر التساقطات المطرية والتي تتميز بها غالب هذه المناطق الرعوية. كما ستساهم هذه التدخلات في تقوية قدرات هذه المجالات الرعوية المهيئة في تجددها وتحسين انتاجيتها من الوحدات العلفية لا سيما خلال السنوات العجاف. وينضاف الى التدخلات السالفة الذكر تقوية شبكة توريد الماشية وتقوية الشبكة الطرقية من خلال فتح مسالك رعوية من شأنها تسهيل الولوج الى بعض المناطق الرعوية المنتجة والغير المثمنة لغياب الموارد المائية الضرورية لتوريد القطعان.

وتهدف المشاريع والتدخلات الرامية إلى تثمين وتدبير الموارد الرعوية إلى:

- خلق محميات رعوية وغرس الشجيرات العلفية؛
- تهيئة التربة واغنائها من خلال زرع البذور الرعوية؛
- خلق وتجهيز نقط الماء لتوريد الماشية مع الحرص على توزيعها بشكل يمكن من الاستغلال العقلاني للموارد الرعوية وتوزيع متوازن للقطعان؛
- تهيئة المسالك الرعوية من أجل تسهيل الولوج إلى المجالات الرعوية الغير مثمنة وفك العزلة على الساكنة المحلية؛
- تنظيم وتكوين مربي الماشية في إطار تنظيمات مهنية قصد تقوية قدراتهم الانتاجية والتنظيمية من أجل لعب الدور المنوط بهم في التدبير المستدام للموارد الرعوية؛
- برمجة الأنشطة المتعلقة بتثمين مختلف المنتجات المرتبطة بالمراعي؛
- مواصلة التدخلات المتعلقة بتحسين ولوج الساكنة المحلية للخدمات التعليمية والصحية الأساسية؛
- انهاء التدخلات المبرمجة في إطار الشطر الأول من البرنامج الوطني لتنمية المراعي وتنظيم الترحال بجهتي سوس-ماسة وكلميم-واد نون وإقليم السمارة؛

- انطلاق انجاز التدخلات المبرمجة في إطار الشطر الثاني من البرنامج الوطني لتنمية المراعي وتنظيم الترحال بكل من جهة الشرق ودرعة تافلالت والعيون الساقية الحمراء والداخلة وادي الذهب.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2019 كما يلي:

- خلق واستصلاح محميات رعوية على مساحة 100.000 هكتار؛
- غرس الشجيرات العلفية على مساحة 3.000 هكتار؛
- تهيئة 120 كلم من المسالك الرعوية من أجل تسهيل الولوج إلى المجالات الرعوية الغير مثمنة وفك العزلة على الساكنة المحلية؛
- خلق وتجهيز 60 نقطة ماء لتوريد الماشية واقتناء 800 صهريج بلاستيكي و7 شاحنات صهريجية؛
- تنظيم وتكوين مربي الماشية في إطار تنظيمات مهنية قصد تقوية قدراتهم الانتاجية والتنظيمية من أجل لعب الدور المنوط بهم في التدبير المستدام للموارد الرعوية؛
- تنظيم النسخة الرابعة للمعرض الوطني للمراعي.

- **مشروع 31 : استصلاح مناطق الري الصغير والمتوسط**

يتعلق الأمر بمشاريع إعادة تهيئة وحماية دوائر السقي الصغير والمتوسط يتم من خلالها إعادة تهيئة المنشآت وقنوات الري المحددة.

يمكن تلخيص أهم أهداف هذه المشاريع فيما يلي:

- تحسين مردودية توزيع مياه الري؛
- تحسين دخل الفلاحين الصغار؛
- تحسين إنتاجية المزروعات؛
- تقوية قدرات جمعيات مستعملي مياه السقي في مجالات تدبير وصيانة شبكات الري.

- **مشروع 32 : دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة**
- **مشروع 33 : تهيئة المجالات الفلاحية بمناطق المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي**
- **مشروع 34 : تتبع ومراقبة مشاريع التهيئة الهيدرو فلاحية**

- **مشروع 35 : تهيئة المجال الفلاحي**
- **مشروع 36 : مشروع تنمية السلاسل الفلاحية بالمناطق الجبليةلإقليم الحوز**
- **مشروع 37 : تنمية الفلاحة التضامنية**
- **شرح الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية**

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	2062 مليون درهم.
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	تسعى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي إلى تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالقطاع الفلاحي بمنطقة نفوذها في إطار برنامج الري وإعداد المجال الفلاحي عبر المحاور التالية: - دراسة وإنجاز المشاريع المتعلقة بالتهيئة الهيدروفلاحية والعقارية؛ - تدبير الموارد المائية المستعملة في الفلاحة؛ - تسيير التجهيزات الهيدروفلاحية وضمان خدمة ماء السقي لفائدة الفلاحين.
الأنشطة	-انجاز البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري؛ -صيانة وترميم شبكة الري؛ -تهيئة المسالك الفلاحية؛ -تهيئة مجال الري الصغير والمتوسط؛ -إنشاء وتهيئة وتجهيز نقط الماء؛ -تنمية المراعي وتنظيم ظاهرة الترحال؛ - اصلاح اضرار الفيضانات.

برنامج 430 : دعم وخدمات متنوعة

- **مشروع 1 : السجل الفلاحي**

تعتزم وزارة الفلاحة، برسم سنة 2019، متابعة بلورة السجل الوطني الفلاحي والذي من خلاله تسعى إلى وضع نظام معلومات يجمع لائحة الفلاحين والضيعات. وسيمكن هذا النظام من التعرف بشكل دقيق على الفلاحين العاملين بالقطاع الفلاحي، بما فيها كافة البرامج والمشاريع، وكذا وضع الأدوات العملية بهدف تحسين الحكامة على مستوى القطاع الفلاحي، مما سيسهل عمليات تخطيط وتقييم المشاريع.

- **مشروع 2 : بحوث احصائية**
- **مشروع 3 : عمليات مختلفة**
- **مشروع 4 : دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة**
- **مشروع 5 : عمليات عقارية والتجهير**

تعتزم الوزارة الاستمرار فيما دأبت على القيام به من مجهودات منذ انطلاقة برنامج المغرب الأخضر وكذلك مواكبة التقسيم الإداري الجديد. ويمكن تلخيص هذا المشروع في العمليات التالية:

- إنهاء أشغال بناء المركبات الإدارية لكل من جهة كلميم واد نون وجهة درعة تافيلالت والمقر الإداري للمديرية الإقليمية للفلاحة لميدلت؛
- إنهاء أشغال بناء المقر الإداري للغرفة الفلاحية لجهة طنجة تطوان الحسيمة ومقر الغرفة الفلاحية لتاونات؛
- متابعة بناء مقر جمعية الأعمال الاجتماعية بالرباط؛
- بناء مقر نادي الوازيس بالراشدية؛
- متابعة بناء المقر الإداري للمديرية الإقليمية للفلاحة لسيدي إفني؛
- بناء المقرات الإدارية للمديريات الإقليمية للفلاحة لتاوريرت وتطوان ؛
- إنهاء بناء المساكن الوظيفية لمسؤولي المديريات الإقليمية للفلاحة لسيدي إفني وميدلت ووزان؛
- متابعة المجهودات المبذولة سنويا لتهيئة وإصلاح المقرات والمساكن الإدارية مع التحمل التدريجي للمشاريع التي ستنبثق عن المخطط المديري للعقار والتهيئة لكافة البنايات والمساكن الإدارية التابعة للقطاع الفلاحي؛

- متابعة المجهودات المبذولة سنويا لتجهيز المصالح الإدارية بالوسائل اللوجستيكية الضرورية الخاصة بالنقل والاتصالات والعتاد.

- **مشروع 6 : نظم الإعلام والتنظيم**

تتكون خطة عمل مديرية نظم المعلوميات لسنة 2019، أساسا من المشاريع التالية:

- المشروع 1 : وضع نظام معلوماتي لإدارة الوثائق؛
- المشروع 2 : إعادة تصميم منظومة الإعانات والتحفيزات (SABA) ؛
- المشروع 3 : دراسة لإعداد خطة من أجل تحويل نظام المعلومات الخاص بقطاع الفلاحة؛
- المشروع 4 : تحيين مساطر قطاع الفلاحة؛
- المشروع 5 : تدقيق التنظيم الهيكلي للمصالح اللاممركزة لقطاع الفلاحة؛
- المشروع 6 : إدارة وتجديد أجهزة وأنظمة الكمبيوتر؛
- المشروع 7 : حل تشفير البيانات؛
- المشروع 8 : تحسين صبيب شبكة IP VPN MPLS ؛
- المشروع 9 : إقناء مواد سمعية بصرية؛
- المشروع 10 : تثبيت شبكات المديريات الجهوية و الاقليمية؛
- المشروع 11: تقوية أنظمة الأمن المعلوماتي؛
- المشروع 12:اقتناء وتثبيت عتاد تقني.

- **مشروع 7 : تنمية الموارد البشرية**

تشكل مهمة تنمية الموارد البشرية عنصرا محوريا في مواكبة تنزيل وتفعيل استراتيجية مخطط المغرب الأخضر.

في هذا الإطار، فإن أهم العمليات المزمع إنجازها ترتكز على:

- برمجة وإنجاز دورات التكوين المستمر التي تتماشى مع المخطط المديري للتكوين المستمر؛
- مواكبة ودعم المصالح اللامركزية في إعداد وتنفيذ برامجها للتكوين المستمر مع تقييم للحصيلة عقب تنفيذها؛
- متابعة تحسين وتثمين قدرات الوزارة على مستوى البرامج المعلوماتية للموارد البشرية بهدف الارتقاء بجودة تدبير الملفات الإدارية للموظفين وتحسين استقبال المترفقين بدعم وتقوية سياسة القرب في التدبير؛

- متابعة المساهمة في تنمية ودعم العمل الاجتماعي وتقوية العلاقات مع الفرقاء الاجتماعيين، مع العمل على استغلال نتائج المقياس الاجتماعي والذي تمت بلورته من طرف الوزارة.

- **مشروع 8 : دراسات استراتيجية وإحصائية**

تعتزم الوزارة برسم سنة 2019 إنجاز الدراسات التالية:

- متابعة إنجاز الدراسة حول تحليل وضعية الأمن الغذائي بالمغرب؛
- متابعة إنجاز دراسة الإنجازات التقنية-الاقتصادية للضيعات الفلاحية التي استثمرت في السقي الدقيق؛
- متابعة إنجاز الدراسة حول تشغيل الشباب في الفلاحة؛
- دراسة حول أحجام الزيتون المحول وجودة زيوت الزيتون على مستوى وحدات الطحن الشبه عصرية؛
- دراسة حول تحسين تدبير ملفات التعاون؛
- دراسة حول ذاكرة الإحصاء العام للفلاحة 2016.

كما تقوم الوزارة بتتبع القطاع الفلاحي من خلال الإحصائيات الفلاحية التالية:

- متابعة إنجاز البرنامج السنوي للاستقصاءات الفلاحية؛
- إتمام تجديد منظومة الاستقصاءات الفلاحية؛
- وضع برنامج للاستطلاع على صعيد الجماعات لفائدة التأمين الفلاحي؛
- مواصلة التتبع الفلاحي-المناخي للموسم الفلاحي؛
- احداث شبكة وطنية لتتبع تكلفة الإنتاج واقتصاد الاستغلاليات الفلاحية؛
- إعادة صياغة نظام المعلومات لتتبع أسعار المنتوجات الفلاحية على مستوى الأسواق(تمويل البنك الدولي) ؛
- متابعة تأهيل أنظمة المعلومات المتعلقة بالتواصل حول المعطيات والإحصائيات الفلاحية؛
- متابعة إدماج أنظمة المعلومات الإحصائية على مستوى المصالح المركزية واللاممركزة بغية توسيع قدرات الوزارة في مجال تدبير البرامج والسياسات الفلاحية.